مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

مواجهة جرائم غسيل الأموال في التشريع الكويتي
دراسة تحليلية

دكتور/ راشد حمد محمد المري
عضو هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية

الملخص بالغة العربية:

جرائم غسيل الأموال أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، إنها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، وهي أيضاً اختبار لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الأنشطة الجرمية ومكافحة أنماطها المختلفة، وغسيل الأموال جريمة لاحقة لأنشطة جرمية حققت عوائد مالية غير مشروعة، فكان لازماً إسباغ المشروعية على العائدات الجرمية أو ما يعرف بالأموال القذرة ليتاح استخدامها بيسر وسهولة.

وتنمي التحركات المالية بقصد الغسل إلى إطار غير اقتصادي في تفسيرها، فهي تعد جريمة اقتصادية ومالية، ومن ثم فإن الدافع الرئيسي لغسل الأموال هو البحث عن ملجأ أو مأوى بقصد تطهيرها، لذا قامت أغلب الدول بإصدار قوانين لمكافحة نشاط غسل الأموال والذى يعتمد على متابعة هذه الجريمة.

تؤدى جريمة غسيل الأموال إلى انخفاض التدفقات النقدية وذلك بسبب تراكم الأرصدة المالية الكبيرة الناتجة عن غسيل الأموال مما يزيد من الاختلالات الاقتصادية وإحداث هزات خطيرة قد تؤدى إلى انهيار الاقتصاد وانعدام الثقة بالدولة.

وخلص البحث إلى أن المواجهة المصرفية تبقى هي أهم السبل التى تؤدى لتطويق وتضييق المنافذ التى ينتهجها غاسلي الأموال القذرة فيجب تطوير قوانين سرية الحسابات المصرفية، وجعل جريمة غسيل الأموال غير قابلة للتقادم، وذلك لمنع إفلات المجرمين من العقاب، والمطالبة بتشديد العقوبات على جريمة غسيل الأموال مما يشكل رادع لغاسلي الأموال.

الكلمات المفتاحية بالبحث: رؤوس الأموال الأجنبية، العائدات الجرمية، غسيل الأموال، الجرائم الاقتصادية، الشركات والبنوك، التشريعات والقوانين.

(ISSN: 2356 - 9492)

Abstract:

onfronting money laundering crimes in Kuwaiti legislation

Money laundering crimes are the most dangerous crimes of the era of the digital economy. It is the real challenge facing financial and business institutions. It is also a test of the ability of legal rules to achieve confronting criminal activities and combating their various methods. Money laundering is a crime subsequent to criminal activities that have generated illegal financial returns, so it was necessary to legitimize these returns from dirty money so that they can be used easily and easily.

And financial movements with the intent of laundering develop into a non-economic framework in its interpretation, as it is an economic and financial crime, and therefore the main motive for money laundering is the search for refuge or shelter with the intention of purifying it, so most countries have issued laws to combat money laundering activity, which depends on the follow-up of this crime.

The crime of money laundering leads to a decrease in cash money due to the accumulation of large financial balances resulting from money laundering, which increases economic imbalances and causes serious shocks that may lead to the collapse of the economy and lack of confidence in the state.

The research concluded that the banking confrontation remains the most important way that leads to cordoning off and narrowing the outlets pursued by dirty money launderers. The leas of bank accounts must be developed and the crime of money laundering in not subject to statute of limitations, in order to prevent the impunity of criminals, and to demand tougher penalties for the crime of money laundering, which it is a deterrent to money launderers.

Search Keywords: foreign capital, proceeds of crime, money laundering, crimes economic, corporate and banking, legislation and laws.

مقدمة :

ازدادت ظاهرة غسيل الأموال وأتسع نطاق انتشارها في السنوات الأخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان وعلى القيم التي أعادت صياغتها أو صياغة معظمها بطريقة قسرية، صارت معها هذه القيم قابلة وجاهزة للتصدير، وأصبحت الجريمة محررة هي الأخرى تماماً كالسلع والخدمات من الحدود والقيود، ومتجاوزة في معاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم السلوك البشري، ولم تكن جريمة غسيل الأموال بمنأى عن التحولات أو بعيدة عن رياح العولمة والانفتاح العالمي، فقد استفادت بدورها من أحدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة أغراضها المشبوهة، دونما النظر إلى نتائجها السلبية على البيئة الإنسانية.

ولقد أوضحت الكثير من الدراسات أن التزايد المستمر في الجرائم الاقتصادية عامة، وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص جاء نتيجة للتحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، فهي وعاء يضم كبير يضم عدة جرائم وربما جريمة واحدة، لذا تتصدى لها القوانين كافة العربية والأجنبية.

مشكلة الدراسة: يتضمن البحث إشكاليتين أساسيتين:

١- ما هي الآليات الدولية المتخذة لمواجهة غسيل الأموال، من خلال الاتفاقيات الدولية المكافحة لها.

٢- ما مدى فعالية الآليات المعتمدة على الصعيدين الدولي والوطني في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته في كونه يلقي الضوء على موضوع جريمة من الجرائم الخطيرة المنتشرة ألا وهي غسيل الأموال، وهذه العملية ذات أهمية خاصة لأنها تمكن المجرم من التمتع بهذه الأرباح دون تعريض مصدرها للخطر، حيث تعتبر هذه الجريمة من أكثر الأنشطة الإجرامية التي تساهم في إبطاء العملية الاقتصادية وإيقاف النشاط الدولي الاقتصادي.

أهداف البحث: يلقى البحث الضوء على جريمة غسيل الأموال من خلال النقاط التالية:

(ISSN: 2356 - 9492)

- بيان كيفية إتمام عمليات غسل الأموال والتعرف عليها، وما هي المراحل المختلفة التي تمر بها جريمة غسيل الأموال.
- بيان ماهية الجرائم القائمة عليها والمترتبة عليها الممهدة لها وقبل القيام بالنشاط الإجرامي في مرحلتها النهائية.
- وبيان ما إذا كانت هناك جرائم مسبقة لجرائم غسل الأموال، ولتبيان أساليب ارتكابها، من خلال الدراسة التحليلية التي يتناولها بحثنا هذا.
- ما هي الجهود المبذولة لمجابهة هذه الجريمة والتصدي التشريعي لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية من إجراءات موضوعية وشكلية التي تشملها النصوص القانونية الصادرة في هذا الشأن.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ظاهرة غسيل الأموال واعتبارها جريمة تعترف بها مختلف التشريعات المقارنة، مع ذكر للجهود الدولية والوطنية المتخذة لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة وحماية الاقتصاد الدولي والوطني.

وتشمل منهجية البحث التحليلي الأموال الأصول أو الممتلكات، أياً كان نوعها، بما في ذلك الأصول المالية والموارد الاقتصادية والموارد الطبيعية الأخرى، وطريقة الحصول عليها، وجميع الوثائق أو المستندات القانونية، بما في ذلك الصور الرقمية.

خطة البحث:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص جريمة غسيل الأموال ومراحلها.

المبحث الأول: **ماهية جرائم غسيل الأموال وصورها.**

المبحث الثاني: **خصائص جريمة غسيل الأموال القذرة**

المبحث الثالث: **المراحل التي تمر بها جريمة غسيل الاموال.**

الفصل الثاني: أساليب جرائم غسيل الأموال ومواجهتها

المبحث الأول: الأساليب **التقليدية**

المبحث الثاني: الأساليب **التكنولوجيا المتقدمة**

المبحث الثالث: **الجهود الدولية والوطنية لمكافحة غسيل الأموال**

الخاتمـة: وتشمل النتائج والتوصيات التي خلص إليها بحثنا هذا.

الفصل الأول

مفهوم وخصائص جريمة غسيل الأموال ومراحلها

تمهيد وتقسيم:

إن غسل الأموال هي الصورة الحديثة للجرائم الاقتصادية، وفي ظل تدوير الاقتصاد العالمي ونمو أسواق المال الدولية صار من اليسير انتقال الأموال عبر حدود الدول والقارات، وترتبط عمليات غسل الأموال إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، وفي الغالب تكون مهربة خارج الحدود، حيث تجرمها داخل حدود الدولة الإقليمية التي تسرى عليها هذه القوانين، لتحقق الأمان بعدم وجود مخالفات قانونية، وإلى عدم وجود مخاطر مرتبطة بأجهزة الأمن متمثلة بمصادرتها وإيقاع الجزاء على مرتكبها(١).

ولقد ازدادت ظاهرة غسيل الأموال وأتسع نطاق انتشارها في السنوات الأخيرة بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان وعلى القيم التي أعادت صياغتها أو صياغة معظمها بطريقة قسرية، صارت معها هذه القيم قابلة وجاهزة للتصدير، وأصبحت الجريمة محررة هي الأخرى تماماً كالسلع والخدمات من الحدود والقيود، ومتجاوزة في معاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم السلوك البشري.

وبالنظر إلى التطور الهائل في كل الميادين فقد أضحى على المنظمات الإرهابية والإجرامية أن تستمد ما يضفى الشرعية على أموالها، باستحداث وسائل وأساليب كفيلة بإضفاء الشرعية على عائداتها للحيلولة دون تعقب ما يقوم به من أنشطة، وتقوم بهذه الأعمال منظمات عملاقة منتشرة في عموم العالم، يطلق عليها عصابات أو مافيا لديها إمكانيات مالية تفوق إمكانيات بعض الدول (٢).

---

(١) آمنة بو علام، جريمة تبييض الأموال والآليات الدولية لمكافحتها، بحث منشور في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة دولية محكمة نصف سنوية، العدد الخامس، جامعة مستغادم، ٢٠١٨م، ص ٤٧٣.

(٢) طارق كاظم عجيل، مفهوم جريمة غسيل الأموال والعقوبات المقررة لها، منشور على شبكة الإنترنت على http://www.iraqiq.org تاريخ الزيادة: ٢٠٢١/٣/٢٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

ونتناول في هذا الفصل تعريف مفهوم وخصائص جريمة غسل الأموال ومراحلها، لذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول: ماهية جرائم الأموال وصورها، ويتناول المبحث الثاني: خصائص جريمة غسيل الأموال القذرة، ويتناول المبحث الثالث: مراحل جريمة غسيل الأموال، وذلك على الترتيب التالي:

المبحث الأول: ماهية جرائم غسيل الأموال وصورها

المبحث الثاني: خصائص جريمة غسيل الأموال القذرة

المبحث الثالث: المراحل التي تمر بها جريمة غسيل الأموال

المبحث الأول

ماهية جرائم غسيل الأموال وصورها

تمهيد:

تعد الأموال عصب الاقتصاد الذى يعزز بدوره وبشكل أساسي استقرار أمن الدولة الداخلي والخارجي، وأحد مقومات الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في العالم(٣)، وقد حرص المشرع في السنوات الأخيرة إلى الاتجاه للمحافظة على هذا المال المشروع من التلوث بغيره من الأموال الغير مشروعة، وذلك باتجاهه إلى مكافحة غسيل الأموال، لما لها من أثر على اقتصاد الدولة، خصوصاً مع ظهور الجريمة بشكل منظم من خلال الأعمال الغير مشروعة والجريمة المنظمة والصفقات المريبة التى تعقد بين بعض الأفراد أصحاب السلطة والشركات وبعض الدول(٤).

١- غسيل الأموال لغوياً:

(قص) تحويل أموال غير مشروعة (ناتجة عن تجارة المخدِّرات أو السِّلاح أو الجنس على سبيل المثال) إلى أموال مشروعة بتحويلها إلى البنوك ودخولها في أرقام دفتريّة يمكن سحبها أو تحويلها عبر القنوات المشروعة لاستثمارها في أعمال اقتصاديّة

(3) Chan, K. & Milne, A. (2019). The Global Legal Entity Identifier System: How Can It Deliver?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(1), 39. https://doi.org/10.3390/jrfm12010039

(٤) معمر خالد عبد الحميد، الإشكاليات القانونية لجريمة غسل الأموال، العراق، مجلة الجامعة العراقية، عدد ٥٢، ج١، ٢٠٢٢م، ص ٤٧٢.

مسموح بها. [٥] (قص) غَسْل الأموال، تحويل أموال غير مشروعة (ناتجة مثلاً عن تجارة المخدِّرات أو السِّلاح أو الجنس) إلى أموال مشروعة بتحويلها إلى البنوك ودخولها في أرقام دفتريّة يمكن سحبها أو تحويلها عبر القنوات المشروعة لاستثمارها في أعمال اقتصاديّة مسموح بها. [٦]

ويعرف مصطلح الأموال والمال يقال: مال الرحب يمول ويمال ملاً ومؤولاً إذا صار ذا مال وتصغيره مويل والعامة تقول: مويل بتشديد الياء، وهو رجل مال تمول مثله موله وغيره... ومال فلاناً، أي إعطاء المال، ومول قدم له ما يحتاج من مال وتمويل بما له من مال وتمويل مالاً اتخذه فيه والممول هو من يتفق على عمل ما. [٧]

وقد وردت كلمة "غسل" في القرآن الكريم ثلاث مرات هى قوله تعالى في الوضوء ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ** ﴾[٨] وقوله في الطهارة من الجنابة ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلاَ جُنُباً إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا**﴾[٩] وقوله تعالى لأيوب عليه السلام ﴿ **ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ**﴾[١٠] فهي تعنى الطهارة بالماء من الحدث الأصغر والأكبر كما تعنى إزالة النجاسة وتطهير الموضع الذى أصابته بالماء، ولذلك يعبر عن الغسل بالتطهير كقوله تعالى ﴿**وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا** ﴾ [١١] أي اغتسلوا، وقوله ﴿ **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** ﴾ [١٢] أي اغسله ونظفه من النجاسة، وقوله ﴿ **فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ**

(٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤، مصر، مكتبة الشروق المحلية، ٢٠٠٤م، ص٥٣.
(٦) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٢٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، انتشارات دفتر تبليغات إسلامي حوزة علمية، قم، إيران، ط١، ١٤٠٤هـ.
(٧) الصاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة ٥: ١٤، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ. انظر للمزيد: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ١٣٤٢، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.
(٨) سورة المائدة، الآية ٦.
(٩) سورة النساء، الآية ٤٣.
(١٠) سورة ص، الآية ٤٢.
(١١) سورة المائدة، الآية ٦.
(١٢) سورة المدثرة، الآية ٤.

(ISSN: 2356 - 9492)

اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾[١٣]إلى غير ذلك من الآيات وهى كثيرة، فكلمة "غسل" مصدر يدل على النظافة والطهارة .

٢- غسيل الأموال فقهاً :

من التعريفات الفقهية الواردة لغسيل الأموال نذكر ما يلي:

- من وجهة نظر الفقه القانوني يعنى مصطلح غسل الأموال إدخال الأموال ذات الأصول الجرمية التى تنتج عن الجرائم المنظمة والإرهاب والمخدرات في الدورة الاقتصادية من أجل استثمارها بعد إخفاء المعالم الجرمية العالقة بها. [١٤]
- هي فعل أو مشروع فيه يهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة المتحصلات المستمدة من الأنشطة غير المشروعة بحيث تبدو في صورة مصادر مشروعة ليتسنى بعد ذلك استخدامها في أنشطة مشروعة داخل الدولة أو خارجها أي عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذى اكتسبت منه الأموال. [١٥]

ويعرف دليل اللجنة الأوربية لغسل الأموال الصادر عام ١٩٩٠ بأن غسل الأموال هو عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال، هنا لابد من توفر المعرفة بأن هذه الأموال متحصلة من جريمة. [١٦]

ولم تضع المادة (١) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق الكويتي ضمن ما تضمنته من تعريفات عدة تعريفاً محدداً لغسل الأموال، مما دعى المشرع الكويتي إلى أن نص في المادة (١-١) من قرار هيئة

---

(١٣) سورة البقرة، الآية ٢٢٢.

(١٤) علاء رضوان، غسيل الأموال في التشريعات العربية، مصر أو من طبقت فكرة إنشاء نيابة غسيل الأموال والعقوبة لا تتجاوز ٧ سنوات والمصادرة.. المشرع الإماراتي والعراقي والكويتي ربط بين الجريمة وتمويل الإرهاب، وخبير يوضح العقوبات في ٨ دول، السوم السابع، عدد السبت ١١ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/1/11/4581627.

(١٥) عوض محمد محي الدين، جرائم غسل الأموال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ، ص١٥.

(١٦) محمود رجب فتح الله، الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، المنشور في جريمة الأهرام بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٧ صفحة الاقتصاد، وانظر د. أحمد فتحي سرور، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م، ص٣٠.

أسواق المال رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ على أنه " فيما عدا تعريف الشخص المرخص له[١٧] ومسئول المطابقة والالتزام ينطبق على العبارات الواردة في هذا الكتاب" التعريفات المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية وأي تعديلات تطرأ عليها".[١٨]

وفيما يلي بعض المصطلحات المستخدمة في التشريعات العربية:

- **تطهير الأموال:** يعنى إضفاء المشروعية أو محاولة إضفائها على الأموال المتحصلة من مصادر إجرامية، إلا أن استخدام مصطلح تطهير الأموال بقى نادراً فلم يضع استعماله في الوسط الفقهي يستوي في ذلك الفقة القانوني في الدول العربية. [١٩]
- **غسل الأموال:** أخذ بهذا المصطلح القانون الإماراتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٨، ومكافحة غسل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، واستخدم في مشروع القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. [٢٠]
- **غسيل الأموال:** القانون الكويتي استخدم هذا المصطلح ويكاد يجمع الفقه الكويتي بسبب تأثر المشرع الكويتي على استخدام هذا المصطلح. [٢١]
- **تبييض الأموال:** وهو جعل الشئ نظيفاً إذ أن البياض هو رمز النظافة، فمصطلح تبييض يكون مرادف لمصطلح غسل في المعنى ويعنى تخلية المال الملوث مما علق به من أقذار المتحصل عليه بطريق غير مشروع. [٢٢]

---

(١٧) هشام عماد العبيدان، شركة الشخص الواحد التجارية كأداة غسل الأموال: دراسة في التشريع الكويتي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٤٤، ٢٠٢٠، ص ١٣.

(١٨) خالد أحمد شعراوي، أثر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعزيز سوق الأوراق المالية ومصداقيتها، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢١م، ص ١٩٧.

(١٩) خالد محمد أحمد الحمادي، غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥١، ج ٣، ٢٠٢١م، ص ٣٨١.

(٢٠) أحمد عبد الظاهر، المواجهة الجنائية لغسل الأموال في التشريعات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٩م، ط٣، ص ٢٥.

(٢١) محمد الوسمي، فاطمة الشريعان، ضمانات دائني شركة الشخص الواحد وفق قانون الشركات الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦، دراسة قانونية مقارنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٢، المجلد ٤٢، ٢٠١٨م، ص٣٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

صور جرائم غسيل الأموال: [٢٣]

- المخدرات.
- الرقيق الأبيض.
- تهريب الذهب.
- اختطاف وسائل النقل.
- خطف الأشخاص والتجارة بهم.
- تهريب الآثار.
- الرشوة والاختلاس والتزوير. [٢٤]

وهنا سوف نلاحظ تعدد وتنوع صور غسيل الأموال التى عرضت لها المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي، حيث اعتبرت هذه المادة بأنه يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من علم وقام عمداً بما يلي:- [٢٥]

١- تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها بغرض إخفاء وتمويه مصدر غير مشروع لها.

٢- إخفاء أو تمويل الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.[٢٦]

---

(٢٢) عبد السلام حسان، جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦م، ص ٣٨.

(٢٣) معمر خالد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٤٧٣.

(24) Bello, A. U., & Harvey, J. (2017). From a Risk-Based to an Uncertainty-Based Approach to Anti-Money Laundering Compliance. *Security Journal*, 30, 24-38. https://doi.org/10.1057/s41284-016-0002-0

(٢٥) خالد أحمد شعراوي، أثر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعزيز سوق الأوراق المالية ومصداقيتها، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢١م، ص ١٩٨.

(26) Chan, K. & Milne, A. (2019). The Global Legal Entity Identifier System: How Can It Deliver?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(1), 39. https://doi.org/10.3390/jrfm12010039

وبالاستناد إلى نص المادة (٣٧) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٥م، فإن العقوبة المترتبة على جريمة غسل الأموال هي كالتالي:

١- يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال بالحبس لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد عن الثلاث سنوات مع غرامة لا تقل عن مثل الأموال محل الجريمة، وهذا في حال كانت الجريمة الأصلية متحصلة عن جنحة.

٢- يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال بالسجن لمدة لا تقل عن الثلاث سنوات ولا تزيد عن الـ (١٥) سنة مع غرامة لا تقل عن مثل الأموال محل الجريمة، وهذا في حال كانت الجريمة الأصلية متحصلة عن جناية.

٣- يعاقب كل من حرض أو ساعد أو سهل أو تشاور أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال بنفس العقوبة المقررة للفاعل الأصلي. (٢٧)

ويتضح مما سبق إحاطة المشرع بكافة العمليات الخاصة بتملك أو حيازة أو استغلال الأموال بسياج قانوني، يحول دون التعرف على مصادرها، وإلا اعتبر أمر التصرف الذى يجري بالمخالفة لذلك محل تأثيم جنائي، ومن ثم معاقبة فاعله جنائياً، وذلك كله دون إخلال بأحكام المسئولية المدنية. (٢٨)

المبحث الثاني

خصائص جريمة غسيل الأموال القذرة

تنتمى عمليات غسل الأموال إلى عدة أنشطة مرتبطة بالإجرام المنظم، مثل الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الخفي، وتشكل الأموال المحصلة من هذه الأنشطة نوعاً من التحركات الرأسمالية في الداخل أو في الخارج، إلا أنها لا تدخل ضمن أي نظرية اقتصادية معروفة. (٢٩)

(٢٧) جدبع فهد الفيلة الرشيدي، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٢٨) خالد أحمد شعراوي، المرجع السابق، ص ١٩٩.
(29) Turovska, Jekaterina, Recognising Cases of Money Laundering and Financial Crime from the Perspective of Accounting Firms. Case Company X and Company Y, Bachelor's Thesis, Degree Programme in International Business, Haaga-Helia University, Helsinki-Finland, 2020.

(ISSN: 2356 - 9492)

فالتحركات المالية بقصد الغسل تنتمى إلى إطار غير اقتصادي في تفسيرها، فهي تعد جريمة اقتصادية ومالية، ومن ثم فإن الدافع الرئيسي لغسل الأموال هو البحث عن ملجأ أو ماوى بقصد تطهيرها، وأيضاً البحث عن الأمان خشية المطاردة القانونية، وهذا الوضع يعد دافع رئيسي وأساسي لمرتكبي الأعمال الإجرامية، وكلما زادت المتحصلات المتولدة عنها كلما كان الدافع لغسلها بصفة عامة أقوى، وبصفة خاصة غسلها عبر الحدود.

واستخلاصاً لعدد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى والتى تؤثر على طبيعتها، وتحركاتها وأهدافها، وكذلك وجهتها النوعية والقطاعية، واختلافها عن الجرائم التقليدية، كما أنها تتشابه في معظم تلك الخصائص مع خصائص الجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأسلحة وتهريبها، والتزييف والتزوير، والإرهاب.. وغيرها(٣٠)،

ومن أهم هذه الخصائص:

١- **التكامل:** تتصف جريمة غسيل الأموال بالتكامل والشمولية والاتصال، وتَعّد هذه الجريمة من الجرائم ذات الاتصال الوثيق بين مكوناتها، إذ يجب أن تتوافر لها عناصر متكاملة كل حلقة تكمل الأَخرى، بدءاً من مرحلة الإيداع ثم مرحلة التغطية وانتهاءاً بمرحلة الاندماج، ويلاحظ أن هذه الخصوصية المتكاملة المترابطة المتشابكة تشكل حلقات متصلة متماسكة، يحرص القائمون عليها لعدم تعرضها لأي خلل في أي حلقة من حلقاتها، وهذا يتطلب من الأجهزة المختصة بمكافحة غسيل الأموال قطع الحلقة بإحدى نقاطها، لكي يمكن السيطرة عليها(٣١).

٢- **التنظيم والتخطيط** : جريمة غسيل الأموال لا مجال فيها إلى الارتجال، بل تتوافر فيها عناصر التنظيم والتخطيط والضبط وأداء الأدوار بدقة ومهارة وإتقان .

(٣٠) مازن خلف ناصر، المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في ضوء تشريعات مكافحة غسل الأموال، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، العراق، ٢٠١٨م، ص ٥٩.

(٣١) رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزء الثاني، ٢٠١٩م، ص٢٠٧.

ويجري التنسيق والتحضير لها ومتابعتها وفق تنظيم وخطط محدّدة لكل خطوة من خطوات تنفيذها . كما أنها تسخر الأساليب العلمية والوسائل التكنيكية في تحديد أهدافها واختيار ضحاياها، وتعمل بتنسيق جرمي شامل ضمن قنوات مأمونة يتضاءل فيها عنصر المفاجأة وتنتفي فيها عوامل المخاطرة أحياناً. (٣٢)

٣- **المردود المالي الهائل:** جريمة غسيل الأموال ذات مردود مالي كبير وثروة سريعة لمنفذيها خلال مدة زمنية قصيرة، إذا ما قيست بالأعمال التجارية والاستثمارية ذات الأرباح النسبية لمدة زمنية أطول، ويُعّد جميع ما يُغسل من هذه الأموال أرباحا بالنسبة لصاحبها، لأن مصدرها أصلاً غير مشروع . (٣٣)

٤- **النفوذ:** يحرص غاسلو الأموال على توافر غطاء لأعمالهم الإجرامية، إذ يركزون على توافر نفوذ سلطوي في عملياتهم ليتستروا فيه وراء جرائمهم، ويعتبرونه من وجهة نظرهم وسيلة من وسائل حمايتهم باعتقادهم أنهم يستطيعون أن يلبسوا الحق بالباطل وأن يبقوا في منأى عن قبضة العدالة، فهذه الجريمة بما تجنيه من مال وفير ويقودها أشخاص متميزون بخبرة واسعة في عالم الإجرام وقدرة غير محدودة على إفساد الضمائر والتغلغل بين مختلف الأوساط الرسمية وغير الرسمية، لتأمين الغطاء المناسب لانحرافهم، ويجدون أنفسهم قادرين على شراء أصحاب النفوذ أو منهم قريبين منهم ليدفعوا عن أنفسهم الضرر ويأمنوا سير أعمالهم من دون خوف ومفاجآت، بحيث يصبحون مجرمين لا تُطالهم يد القانون. (٣٤)

٥- **جريمة الحق العام:** تُعّد جرائم الحق العام من الجرائم التي لا يتوافر فيها عنصر الادعاء الشخصي رغم أن المجتمع بكامله ضحية لها ويتضرر من قيامها، وجرائم غسل الأموال حق عام يغيب عنها المدعي العام، ولذا فإنه من الضروري أن

(٣٢) حوراء وليد جبار الرحماوي، دور التقديق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٨م، ص٥٩.

(٣٣) محمد الأمين وعادل عبد الله، جريمة غسل الأموال، مفهومها وأبعادها وآثارها واستراتيجيات مكافحتها، أبو ظبي، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢، ص ٥٩٤.

(٣٤) سامح أحمد عبد النبى، جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، العدد ٢٣، الجزء الأول، ٢٠٢١م، ص ٢٦٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

يلاحق مرتكبو هذه الجرائم بنفس أسلوب وإجراءات ملاحقة الحق العام، وذلك لكون جريمة غسيل الأموال لا تتسبب كالجرائم الأُخرى في وجود ضحايا بطريقة مباشرة، لذلك تنساب هذه الجريمة في الأُطر الشرعية من خلال القنوات المتعددة التي يقدمها تشعب الدوائر المالية. (٣٥)

٦- **التخصص الطبقي:** تُعّد جريمة غسيل الأموال عندما تلحقها درجة عالية من التنظيم، من جرائم التخصص الطبقي التي يطلق عليها "جرائم أصحاب الياقات البيضاء" وهي شاهد واقعي على نفوذ هذه الطبقة التي تتولى دور القيادة المشرفة على إدارة وتنظيم أدوار الجريمة المتكاملة وتحرك خيوطها وهي على بُعد منها تاركة صغار الأتباع تحترق أصابعهم وتتلطخ أيديهم بها أن سقطوا في يد العدالة. (٣٦)

٧- **الوقائية:** تُعّد جريمة غسيل الأموال من الجرائم التي تفيد في منع وقوعها الإجراءات الوقائية، لأن العلاج المتأخر صعب ويحتاج إلى وقت طويل ويكون ذات مردود متدني أحياناً لذلك فإن إجراءات الوقاية من هذه الجريمة هامّة وضرورية، وينبغي إتباع السبل والأساليب كافة التي تجفف منابعها قبل وقوعها وتحدّ من آثرها بعد ذلك. (٣٧)

٨- **الاحتراف والتبصر:** إن مرتكبي جرائم غسيل الأموال على قدر كبير من الدراية والمعرفة بالثغرات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يستطيعون من خلالها تحقيق أقل قدر ممكن من احتمالات الفشل. يُعدّ غسل الأموال (Money Laundering) جريمة من الجرائم الاقتصادية التي تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة أو قذرة (Dirty Money) اكتُسبت من مصادر غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والإرهاب والرشاوى والدعارة وتهريب الآثار.

(٣٥) آسيل حاتم تومان، إسراء محمد على، أسباب سقوط الجريمة: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤٢، ٢٠١٩م، ص ٥٣.

(٣٦) مروة حمدي أحمد خليل، الأبعاد الاجتماعية لجرائم صاحبات الياقات الوردية في المجتمع المصري: دراسة تحليلية، القاهرة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ٤١، ٢٠٢٠م، ص ١٨.

(37) Benson. Michael , Simpson . Sally, (2018), White Collar Crime an Opportunity Perspective , New York : Routledge , P . N . 1-3

٩- وتُضفى هذه الشرعية القانونية عن طريق محاولة إعادة تدوير هذه الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي

١٠- **عالمية الملامح والأبعاد:** أدت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتطورة واستخدامها في العمليات المصرفية إلى إضفاء الملامح والأبعاد العالمية والدولية على جريمة غسيل الأموال، إذ أصبحت لا تعرف الحدود وتعبر القارات، ولا تقف عند جغرافية بلد معين، مما يجعل الجهود الوطنية المحلية قاصرة عن التصدي لهذه الظاهرة بجوانبها وأبعادها المختلفة كما أنه ليس بوسع أي بلد أن يعتبر نفسه بمنأى عن تحديات هذه الظاهرة وأخطارها. (٣٨)

١١- **جريمة نقطة الضعف:** قد يؤدي تتبع جرائم غسيل الأموال بدقة ومهارة إلى كشف الجرائم المنبثقة عنها، أي أن متابعة التحقيق الدقيق فيها يؤدي إلى الوصول إلى بؤر الفساد والجرائم المتسترة والمجهولة عن طريق استخدام ما يسمى في مصطلح مكافحة الجرائم بأسلوب " النملة " حيث إن تتبع الخيط الرفيع في العملية يؤدي إلى كشف المصدر والتوصل إلى العصابة واكتشاف جرائمها. (٣٩)

١٢- **جريمة التكنولوجيا** : يستخدم غاسلو الأموال الوسائل التكنولوجية الحديثة المتطورة كافة لتنفيذ صفقاتهم وعملياتهم المحمومة، وقد ساعدت تلك الوسائل بصورة غير مباشرة على خدمة أهدافهم وبالمقابل فهم حريصون على استغلالها أسوأ استغلال لتحقيق مأربهم، ويتجلى ذلك في تنفيذ عملياتهم المالية والمصرفية من خلال الإنترنيت والهاتف النقال والتحويل الإلكتروني البرقي وغيرها. (٤٠)

١٣- **جريمة قصدية** : تُعّد جريمة غسيل الأموال جريمة قصدية، تمتد إلى كل من حاز أو امتلك أو احتفظ أو ساعد أو ساهم أو توسّط أو وسّط أو تدخل في أي مرحلة

(٣٨) طلحة الوليد، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩،ص٥٨.
(٣٩) حنان السيد عبدالهادي، مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي: دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٣٦، ٢٠٢١م، ص ١٤١٤.
(٤٠) محمد الأمين وعادل عبد الله، جريمة غسل الأموال، مفهومها وأبعادها وآثارها واستراتيجيات مكافحتها، مرجع سابق، ص ٥٩٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

من مراحل هذه الجريمة، شريطة توافر عنصر المعرفة والعلم (القصد) بذلك سواء تم ذلك من قبل أشخاص أو مؤسسات مصرفية أو مالية، لأن ذلك من شأنه المساهمة في إخفاء مصدر الأموال المغسولة أو المراد غسلها. (٤١)

١٤- **جريمة المسؤوليات المتعددة:** تنشئ جريمة غسيل الأموال مسئوليات جزائية ومدنية وتأديبية عندما تتعلق بالخطأ والإهمال عن غير قصد، الذي ينشأ عن الإهمال في مراقبة الأموال المغسولة أو الإخفاق في تتبعها أو الإهمال في مراقبتها أو عدم تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات والأنظمة الخاصة بها في المؤسسات المالية والمصرفية. (٤٢)

١٥- **جريمة تبعية:** تُعّد جريمة غسيل الأموال جريمة تابعة لجريمة سابقة والجريمة السابقة لجريمة غسيل الأموال هي التي ولدت الأموال غير المشروعة المراد غسلها بواسطة جريمة جديدة هي جريمة غسيل الأموال، إلا أنها تُعّد جريمة مستقلة في الوصف الجرمي عن الجريمة المُولّدة لها، وتخضع لعقوبة محدّدة عن الجريمة نفسها،. أما الجريمة التي نشأت عنها جريمة غسيل الأموال مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو تهريب الأسلحة أو تزييف الوثائق والمستندات أو تزوير النقد وغيرها، فتبقى ملاحقتها ومعاقبة مرتكبيها شأناً قانونياً مستقلاً. (٤٣)

١٦- **جريمة منظمة:** تطغى على جرائم غسيل الأموال سمات وخصائص الجريمة المنظمة، بل هي أصلاً ناشئة عن جريمة منظمة، فهناك عصابة جرمية ذات أدوار محدّدة ودقيقة ومنظمة يغلب عليها التخطيط والتنسيق وتضافر الجهود المنفذة شأنها شأن جريمة الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي تشكل الأموال المتأتية منها ما يقارب ما بين (٧٠ % – ٨٠ %) من حجم الأموال المغسولة عالمياً. (٤٤)

---

(٤١) رباب مصطفى، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، مرجع سابق ص ٢١٢.
(٤٢) عبد الحكيم ذنون الغزال، المسئولية الجنائية لجرائم الأخلاق باستخدام التقنيات الحديثة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، ٢٠٢١م، ص ٥٣٩.
(٤٣) بوخالفة حدة، النظام القانوني لمتعهد الإيواء عبر الإنترنت، الجزائر، مجلة المفكر، العدد ١٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٨م، ص ٢٩٥.
(٤٤) مازن خلف ناصر، المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في ضوء تشريعات مكافحة غسل الأموال، مرجع سابق، ص ٦٢.

١٧- **جريمة معقدة ومتشابكة:** ترتبط جريمة غسيل الأموال بأنواع مختلفة من الجرائم وتتكامل في مسار إجرامي واحد تترافق فيه، على سبيل المثال الجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالسلاح وجرائم التزوير والتزييف وغيرها، ويؤدي هذا إلى انسياب الجريمة في الأطر الشرعية من خلال القنوات المتعددة التي يقدمها لها تشعب الدوائر المالية، وتساهم طبيعتها السرية في صعوبة كشفها بسبب عملياتها الشائكة المتداخلة. (٤٥)

المبحث الثالث

المراحل التي تمر بها جريمة غسيل الاموال

في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والثورة المعلوماتية التي حررت الإنسان من قيود الزمان والمكان، أصبحت هناك عولمة ثقافية واقتصادية وعولمة اتصالات وغيرها، وكلها مؤشرات على بداية تكوين مجتمع عالمي واحد، وهذا السوق العالمي أدى إلى أن تتجه عصابات الجريمة المنظمة إلى العولمة كذلك، ومن ثم فقد اتسع نطاق الجريمة ليخرج من النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي، فوجدت الجرائم – عابرة الحدود أو عابرة القارات – وظهرت الجرائم المستحدثة، مثل الجريمة المنظمة الحديثة عابرة الحدود والجريمة المعلوماتية عابرة القارات، والجرائم الاقتصادية كالاحتيال من خلال التسوق عن بعد وتحويل الأموال اليكترونياً وغسيل الأموال.(٤٦)

ولذلك تسعى الكثير من دول العالم إلى مكافحة غسيل الأموال، بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة، لذلك قامت أغلب الدول بإصدار قوانين لمكافحة نشاط غسل الأموال والذى يعتمد على متابعة هذه الجريمة، أو متابعة أي عملية أخرى يترتب من ورائها إخفاء المصدر الذى تم اكتساب تلك الأموال

(٤٥) هيا شاهين الكواري، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٢٢م، متاح على الموقع الإلكتروني: https://m.al-sharq.com/opinion/05/07/2022

(٤٦) جودت حسين جهاد، المواجهة التشريعية للجريمة المنظمة بالأساليب التقنية، بحث مقدم لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الإمارات، ٢٠٠٢م،ص ٣. ولمزيد من المعلومات أنظر: د. طارق سرور، الجماعة الإجرامية المنظمة "دراسة مقارنة"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ص٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

منه، كما اتجهت العديد من الدول إلى إنشاء وحدات جنائية متخصصة في جرائم غسيل الأموال. (٤٧)

وتتعدد عمليات غسيل الأموال لكنها تنطوى على مراحل وسلسلة من الإجراءات، ومن هنا يكون لإدراك مراحلها أهمية في تحديد ما ينشا من صور إجامية ترتبط بهذه المراحل، وبشكل عام فإن غسل الأموال يمر بمراحل أساسية ثلاث يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة، ويمكن أن تحصل كل مرحلة فيها مستقلة عن الأخرى(٤٨).

أركان جريمة غسيل الأموال:

لجريمة غسيل الأموال ثلاثة أركان، الأول شرعي، والثاني مادي، والثالث معنوي، وذلك على النحو التالي:

الركن الشرعي:

هو الصفة غير المشروعة للسلوك الإجرامي سواء كان فعلاً أو امتناعاً، ولتحقيق هذه الصفة يقتضى خضوع السلوك لنص التجريم وعدم خضوعه لسبب إباحة، فالركن الشرعي يمثل الأساس القانوني في التجريم والعقاب طبقاً لمبدأ الشرعية.(٤٩)

الركن المادي:

وهو الأفعال المعتبر ارتكابها جريمة غسل أموال وفقاً لتعريف هذه الجريمة سواء في التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية على حد سواء، كتحويل الأموال أو نقلها على سبيل المثال، على أن يكون القائح بها يجهل مصدرها وهو ما يعبر عنه بالركن المعنوي. (٥٠)

(٤٧) رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزء الثاني، ٢٠١٩م، ص٢٠٧.

(٤٨) عبد الله البشير السنوسي، جريمة غسيل الأموال: مفهومها وأركانها وفق قانون مكافحة غسيل الأموال، الخرطوم، مجلة الشريعة والقانون، السنة ١٧م، العدد ٣٣، ٢٠١٩م، ص ٤٤.

(٤٩) إيهاب الروسان، خصائص الجريمة الاقتصادية، تونس، فاتر السياسة والقانون، العدد ٧، ٢٠١٢م، ص ٧٩.

(٥٠) للإطلاع على الموقع الإلكتروني: https://non14.net/public/140421.

ويبرز "السلوك" المكون لجوهر الركن المادي بجريمة غسيل الأموال في ثلاثة مظاهر أو ثلاثة صور أساسية أوردها المادة الثالثة من اتفاقية فيينا(٥١)، وصاغت بها تعريفها القانوني لمفهوم "غسيل الأموال" وقصدت بذلك تضييق الخناق على كافة الأشخاص المتورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة غسيل الأموال، وأياً كانت الوسائل والتقنيات المصرفية وغير المصرفية، والتى يلجأون إليها في هذا الصدد ولو كانت وسائل وتقنيات مشروعة في حد ذاتها.(٥٢)

الركن المعنوي:

وهو علم الجاني بأن أفعاله نتيجة أعمال غير مشروعة كالاتجار في المخدرات أو أعمال الدعارة أو الاتجار بالبشر وغيرها من الأعمال غير المشروعة. ومع ذلك تتجه إرادته إلى إحداث النتيجة أي يتحقق القصد الجنائي بتوافر العلم والارادة لدى الجاني لقيام المسئولية الجنائية تجاهه. (٥٣)

الركن المفترض الجريمة الأولية:

تحديد الجريمة الأصلية التي يكمن وراءها عملية غسل الأموال وقد تكون إرهاب أو تمويل إرهاب أو تجارة بشر أو مخدرات أو فساد ورشوة، والخلاصة هنا أن القانون الكويتي لا يشترط الإدانة في الجريمة الأصلية لقيام جريمة غسل الأموال، ففي أكثر الأحيان يكون فاعل الجريمة الأصلية غير غاسل الأموال، وتطبيق العقوبة يعود على نيته وتحريات الشرطة جراء ذلك، فإن كان يعلم يحاكم وإن كان لا يعلم لا يحاكم، ويتم البحث عن المجرمين الأصليين، فالحكم يكون على غسل الأموال وتطبيق عقوبة غسيل الأموال في الكويت على الجاني.(٥٤)

---

(٥١) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، المادة السابعة.

(٥٢) أمجد النقرش، البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال، المجلة القانونية، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، العدد الخامس، ٢٠١٦م/٢٠١٧م، ص ٢١٢.

(٥٣) حنان السيد عبدالهادي، مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي: دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، مرجع سابق، ص ١٤١٧.

(٥٤) على خضر عبد الزهرة حسون، أركان جريمة استغلال الوظيفة، العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٨، ٢٠١٨م، ص ٤٩١.

(ISSN: 2356 - 9492)

محل جريمة غسل الأموال (المال غير المشروع):

لا يكفي لقيام جريمة غسل الأموال ارتكاب الجاني للجريمة الأصلية مصدر المال غير المشروع، لكن يجب أن ينتج منها مال غير مشروع يكون بمنزلة الموضوع الذي ينصب عليه الفعل الإجرامي، وبناءً عليه تطبق عقوبة غسيل الأموال في الكويت. (٥٥)

وفيما يلي تفصيل لعمليات غسيل الأموال وإجراءاتها نذكرها في التالي:

مراحل غسيل الأموال:

مرحلة الإيداع: وهي مرحلة التوظيف والإحلال، وتعني هذه المرحلة التخلص من الأموال المشبوهة من خلال إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية أو شراء العقارات أو الأسهم أو السندات أو الشيكات السياحية والمشاركة في مشروعات استثمارية تكون حقيقية وقد تكون وهمية ثم بيع تلك الأسهم ثم نقل الأموال إلى خارج حدود البلد الذي تم فيه الإيداع(٥٦)، ويتم عادة اللجوء إلى الأوراق التجارية أو أوامر الدفع من خلال كتابة المبالغ النقدية على تلك الأوراق وتسهيل حركة تلك الأوراق أو إيداع تلك الأوراق في البنوك التجارية بحيث تنصهر في عملياته المتداخلة، أو استخدام البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة التي يتم استخدامها في عمليات التحويل على أساس أن تلك الأموال تعود لشركات الصرافة نفسها حيث يتم إيداع هذه الأموال في أحد البنوك أو عن طريق استثمارها في الذهب أو السيارات، ويتم بها التخلص من كميات كبيرة من النقود غير الشرعية (٥٧).

(٥٥) مساعد عوض الكريم أحمد مساعد، جريمة غسل أموال المخدرات وآثارها على المجتمع، أسيوط، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، العدد ٣٢، ٢٠٢٠م، الجزء الأول، ٦٢٠.

(56) WBG (2018b). Technology Landscape for Digital Identification. Washington, DC: World Bank License: Creative Commons Attribution 3.0 IGO CC BY 3.0 IGO in 2018. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31825/Technology-Landscapefor-Digital-Identification.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(٥٧) جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٢١م، ص ١٥٣.

مرحلة التمويه أو التغطية: ويطلق عليها اسم مرحلة التعتيم أو التجميع، وهي صلب الموضوع (غسيل هذه الأموال أو تبييض هذه الأموال[٥٨])، وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي، وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة[٥٩]، ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة من أجل إخفاء مصادر الأموال.

تتميز هذه المرحلة باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة، ويكون ذلك من خلال استخدام الأوراق المالية التي من السهل تحويلها كخطابات الضمان وشيكات الصرف والأسهم والسندات وعمليات الدفع من خلال الحساب، حيث يقوم المصرف الأجنبي بفتح حساب في أحد البنوك المحلية ويقوم عملاء البنك الأجنبي بالسحب والإيداع في ذلك الحساب لإدارة أنشطتهم المشبوهة وشراء رؤوس الموال ذات القيمة العالية ومن ثم إعادة بيعها، ومع التطور التكنولوجي الهائل أصبح غاسلوا الأموال يلجأون إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة لتمويه نشاطاتهم واستثماراتهم لمحو الآثار الجرمية، وذلك كون تلك العمليات تتم بسرعة المسافات البعيدة والقدرة على أخفاء الاسم ومحو أية آثار محاسبية في هذا الإطار، وذلك عن طريق المشاركة في أعمال خيرية لمنظمات عالمية عن طريق البنك أو عن طريق تعدد عمليات التحويل من بنك لآخر، وهناك من يتبع عملية التحويل الإلكتروني.[٦٠]

مرحلة الدمج: وهي آخر مراحل غسيل الأموال عن طريق إضافة الطابع الشرعي على هذه الأموال، لتصبح أرباحًا طبيعية لصفقات تجارية، كالقروض المصطنعة والشركات الوهمية، ويطلق عليها مرحلة التجفيف، وتمتاز بعلنية نشاطاتها، وذلك من خلال دمج

(٥٨) راضية خليفة، جريمة تبييض الأموال والآليات القانونية لمكافحتها، الجزائر، مجلة التواصل إلى الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد ٢٤، العدد ٢، كلية الحقوق، جامعة برج باجي مختار، عنابة، أوت ٢٠١٨م، ص ١٤٨.

(٥٩) مهدي كمال، باخويا إدريس، خلية معالجة الاستعلام المالي ومكافحة الأموال ذات المصدر غير المشروع، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٢، جامعة أحمد دراسة، أدرار، جوان، ٢٠١٩م، ص ٢٠٣.

(٦٠) محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه وطرق مكافحته، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠١٩م، ص ٢٢٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها في بوتقة الاقتصاد الكلي بحيث يصعب معها التمييز بين الثروة ذات المصدر المشروع وغيرها من الثروات ذات المصادر غير المشروعة وإضفاء الطابع القانوني على أعمال الجاسوسية والمخربين السريين والأعمال الاستخباراتية وحظوظ المصادقة والتي لا يمكن الركون عليها كأساس لمكافحة عمليات غسيل الأموال وفي هذه المرحلة يصعب التمييز بين الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة. (٦١)

وهذه المرحلة تؤمن الغطاء النهائي للمظهر الشرعي للثروة ذات المصادر غير المشروعة، لتوضع الأموال المغسولة مرة أخرى في عجلة الاقتصاد بطريقة يبدو معها أنه تشغيل عادي وقانوني لماله من مصدر مشروع، مما يصعب التمييز بين الأموال المشروعة والأموال غير المشروعة، حيث تعتمد على إدخال المبالغ المغسولة في بيئة الاقتصاد الشرعي عبر القيام بتوظيفات مالية واستثمارات في الاقتصاد الحقيقي، وعادة ما يكون البنك طرفاً أصلياً مشاركاً في عمليات غسيل الأموال.

الفصل الثاني

أساليب جرائم غسيل الأموال ومواجهتها

تمهيد وتقسيم:

أصبح غسل الأموال من الظواهر التى نمت في المجتمع الدولي والإقليمي، ولذلك بدأت تحظ باهتمام المختصين في مجال الرقابة المالية لما لها من آثار سلبية وعواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني، التى تجرى بداخله هذه جرائم غسيل الأموال من خلال تصرفات ومعاملات يترتب عليها اختفاء الصفة أو انتفاء الصلة بالمصدر غير المشروع لهذه الأموال، والتى تأخذ دورتها العادية في تيار الدخل القومي بعد ذلك. (٦٢)

نتج عن ذلك تعدد الطرق المستخدمة في جرائم غسل الأموال ولا يمكن حصرها، فهي متطورة ومعقدة، حيث كانت الخدمات البنكية والمصرفية بمفردها هي الطبيعية

(٦١) محمود كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة، ٢٠٢٠م، ص ١٥.

(٦٢) أحلام محمود النهوي، الأساليب الحديثة لغسل الأموال وطرق مكافحتها: دراسة مقارنة، المجلة الليبية العالمية، العدد ٤٦، ٢٠٢٠م، ص ٢.

والمناسبة لعمليات غسل الأموال حتى وقت قريب، ولكن مع التطور التكنولوجي والتقني في مجال الخدمات المصرفية والمالية ظهرت بعض الوسائل الأخرى التى تجعل عمليات غسل الأموال أكثر اتساعاً والتى يطلق عليها الأساليب الغير مصرفية.[٦٣].

لذا تم تخصيص هذا الفصل للتعرف على الأساليب التقليدية والتكنولوجية لجرائم غسل الأموال، فيشتمل هذا الفصل على **ثلاثة مباحث:** الأول يتناول الأساليب التقليدية في جرائم غسيل الأموال، ثم الأساليب التكنولوجية المتقدمة في مبحث ثانٍ، والمبحث الثالث: التعرف على الجهود الدولية والوطنية لمكافحة غسيل الأموال، وذلك على الترتيب التالي:

المبحث الأول: الأساليب التقليدية

المبحث الثاني: الأساليب التكنولوجيا المتقدمة

المبحث الثالث: الجهود الدولية والوطنية لمكافحة غسيل الأموال

المبحث الأول

الأساليب التقليدية

يتم الاعتماد في الوسائل التقليدية على عمليات الإيداع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وعمليات التهريب عبر الحدود غير المأمونة لعمليات الإيداع، وتختلف هذه الأساليب طبقاً لمرحلة الأموال من اللامشروعية إلى المشروعية وإصباغها بالمشروعية؛ ويمكن تقسيم أساليب العمليات التى تجرى في جريمة غسل الأموال إلى أساليب تقليدية وأخرى غير تقليدية أي متطورة تساير التطورات التكنولوجية للدول والشعوب. [٦٤] ونتناول أساليب غسيل الأموال التقليدية التقليدية وأنواعها على النحو التالي: [٦٥]

---

(٦٣) مساعد عوض الكريم أحمد مساعد، مرجع سابق، ص ٦٣١.

(٦٤) حميد الحميلي، عمليات غسل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي، مجلة بيت الحكمة، العدد ١٩، ٢٠١٩م، ص٨٣.

(٦٥) مجموعة خبراء ٢٠٢٠، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاح على الموقع الإلكتروني: www.arado.org/PubicationDetails.aspx?PubID=3832

(ISSN: 2356 - 9492)

١ – التهريب وتبادل العملات:

ويمكن وصف هذه العملية من خلال وضع الأموال المشبوهة في حساب جار في أحد البنوك ومن ثم يصار إلى تحويلها أو نقلها إلى حساب آخر من خلال حركات متعددة ومتشابكة بحيث يصعب معها التمييز في هذه الحسابات بين الأموال النظيفة وغيرها من الأموال القذرة، كما أن من عمليات تسهيل تلك الإجراءات السياسات المالية والنقدية في الدول النامية، التي ترغب في تشجيع الاستثمار الأجنبي لتحسين وضع الاقتصادات الوطنية، الأمر الذي يرغمها في بعض الأحيان على إجراءات تشريعية واقتصادية للتأقلم مع الوضع الاقتصادي العالمي ترتب السماح بعمليات نقل الأموال وتحويلها من دون الحصول على موافقات مسبقة من الجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها البنوك المركزية، فضلاً عن الأساليب التقليدية كالنقل عن طريق الشاحنات عبر الحدود والطائرات والبواخر وغيرها(٦٦).

٢ – استخدام الشركات الوهمية :

من ناحية التوظيف في الوسائل التقليدية لجرائم غسيل الأموال يتم ذلك التوظيف من خلال التحويلات المالية عبر وسائل الدفع غير نقدية مثل الكمبيالات المسحوبة على بنوك في الخارج، ويتم أحياناً تأسيس شركات بصورة قانونية، ولكنها لا تمارس في الواقع أية نشاطات فعلية أو مشروعات، ويتم فتح حسابات بإسم الشركة داخلية وخارجية ومن ثم تكون الملاذ القانوني لمحاولات عمليات غسيل الأموال، وتكون هذه الشركات منتشرة بصورة فعلية في الدول التي تفتقر إلى الرقابة المحكمة أو تمتاز بمنظومة سرية العمليات المصرفية واستقرار البيئة النقدية والسياسية أو وقوعها على خطوط التجارة العالمية وسهولة الدخول والخروج منها وسهولة الإجراءات المتبعة في تأسيس الشركات أو شرائها. (٦٧)

(٦٦) عادل محمد أحمد جابر السيوي، المسئولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال في التشريع المصري، دراسة مقارنة، ٢٠٠٧م، ص١٠٨.

(٦٧) سامح العطا بابكر محمد، رفع القناعة عن الشركة بين المفهوم والتطبيق: دراسة مقارنة، السودان، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة التاسعة، عدد ١، العدد التسلسلي ٣٣، ٢٠٢١م، ص ٧٣١.

٣- استغلال حالة الضعف الاقتصادي:

يستغل غاسلوا الأموال حاجة الدول التى تعاني من مشاكل اقتصادية إلى الاستثمارات الأجنبية، وذلك بإدخال أموالهم إلى هذه الدول وإقامة مشاريع وهمية فيها ثم تصفية هذه المشاريع، وإخراج أموالهم من هذه الدول، بحيث تبدو هذه الأموال وكأنها ناتجة عن المشروعات التى أقيمت في تلك الدول، وبذلك تكون هذه الأموال قد اكتسبت الصفة الشرعية، وبعيدة عن أية مسائلة قانونية. (٦٨)

٤- الصفقات الوهمية ودور السمسرة وشراء الأصول المادية :

تتبع الوسائل التقليدية أسلوب مرحلة الاندماج الذى يتم من خلال عقد الصفقات الوهمية وقوائم الحساب (الفواتير) المزيفة والسمسرة وغيرها، ويتأتى ذلك من خلال استخدام الأسعار العالمية وتضخيم الأرقام الفعلية واستخدام قوائم الحساب "الفواتير المزيفة" لغايات تبرير الأموال المتأتية كأثمان لتلك الصفقات الوهمية أو الأرباح الكبيرة التي قد تثير بعض الشكوك، فضلاً عن إمكانية استخدام وسائل شراء الأصول المادية كالسيارات والمعادن النفيسة لتلك العمليات من خلال إعادة بيعها، ولذلك يمكن استخدام دور السمسرة من خلال تمويل كميات كبيرة من المال إلى السماسرة لشراء أسهم وسندات أو عقارات وذلك بأسعار مُبالغ فيها، ويمكن أيضاً استخدام دور لقمار لعمليات غسيل الأموال من خلال شراء كوبونات القمار، ومن ثم يطلب تسليم المبلغ إلى شخص أخر تسليماً نقدياً أو من خلال فتح حساب باعتبار الأخير قد ربح ومن ثم من السهولة بمكان أن يدعي الأخير أن تلك المبالغ قد ربحها من القمار.(٦٩)

(٦٨) عادل الطبطبائي، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق، عدد ٣، جامعة الكويت، ١٩٩٨م، ص ٢٦١.

(٦٩) تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البحرين، المنامة، ٢٠١٧م، ص ١٤.

(ISSN: 2356 - 9492)

٥- سوق العقارات:

وذلك إما من خلال الاستثمار العقاري المباشر (كشراء أراضي أو عقارات مبنية)، أو القيام بالاستثمار في التجمعات العقارية السياحية أو الفندقية، والإيحاء بضخامة عوائدها للتوسع فيها.(٧٠)

٦- تجارة المجوهرات:

من المعروف أن المحلات، التي تعمل في تجارة المجوهرات، تحتفظ باحتياطيات نقدية سائلة ضخمة، وذلك بهدف إتمام صفقات البيع والشراء. فقد يصل حجم المبيعات والمشتريات لتجار المجوهرات، إلى مئات الملايين من الدولارات في العام الواحد، خاصة في (هونج كونج والصين).

ولإعطاء مثال على ذلك: تبدأ عملية غسل الأموال الأولى مثلاً في جنوب شرقي آسيا، في مدينة (بانكوك)، حيث يأتي مهرب المخدرات، ومعه ملايين الدولارات، التي يرغب في تبييضها، ويتسلمها إلى تاجر المجوهرات. فيخلط تاجر المجوهرات، بعد ذلك، هذه الأموال مع أموال احتياطاته النقدية، التي يستخدمها في عمليات البيع والشراء. ثم يستلم المهرب أمواله غير المشروعة، بعد حين، على أنها نتيجة عمليات مضاربات فعلية، على المجوهرات (٧١)

٧- الإقرار الجمركي :

استخدم هذا النوع من تنظيف الأموال، في الآونة الأخيرة، من قِبل المهربين. فيدخل أحدهم إلى بلد ما، بغرض إبرام صفقة تجارية. ويعلن في الإقرار الجمركي، أن في حوزته مبلغاً من المال (مليون دولار مثلاً)، بينما يوجد في حوزته مبلغ أقل من ذلك بكثير (١٠٠ ألف دولار مثلاً)، على أمل ألا يعدهم موظف الجمارك، أو بالاتفاق المسبق معه. فإذا كان موظف الجمارك حسن الضمير، فعَدّ النقود، واكتشف أن المبلغ المعلن أقل من المبلغ الحقيقي، يعلن المهرّب عن خطئه أو نسيانه، وأما إذا لم يكتشف هذا الفرق، سواء عن حسن نية أو عن سوئها، فإن المهرب يدخل البلاد، وبحوزته ما

(٧٠) أحمد جمال الدين موست، الجريمة المنظمة، تحليل اقتصادي، ١٩٨٨، ص ١٨.
(٧١) للإطلاع على الموقع الإلكتروني: https://www.alqabas.com/article

يثبت أن معه مليون دولار. ثم يتحصل الفرق بين ما أعلن أنه في حوزته، وما في حوزته فعلاً (٩٠٠ ألف دولار)، والذي يمثل الأموال القذرة. وعند مغادرته للبلد ومعه المليون دولار، يبرر ذلك بأنه لم يستطع إبرام الصفقة. (٧٢)

٨- اقتناء ما غلى ثمنه وخف وزنه

يلجأ أصحاب الدخول غير المشروعة، إلى إخفاء أموالهم، عن طريق اقتناء ما ارتفع ثمنه وخف وزنه، مثل المجوهرات والحلي والتحف، والقطع الفنية المرتفعة القيمة. وهم . عادة . يلجأون إلى هذه الوسيلة لعدة أسباب، أهمها قبول بائعي هذه المقتنيات، القَيِّمة نقداً دون طرح أي سؤال، عن حقيقة مصادر هذه الأموال، وبذلك، يكون العميل (المشتري)، قد غسل أمواله، دون علم الطرف الآخر. إضافة إلى ذلك، فإن من يغسلون الأموال بهذه الطريقة، يضمنون وجود أصولهم تحت أيديهم، بعيداً عن أعين السلطات المالية، التي تتولى المراقبة على حسابات البنوك، وفي الوقت نفسه ، تكون هذه المقتنيات تحت أيديهم، يستطيعون تحويلها إلى نقود، في وقت قصير، أو الهروب بها خارج البلاد، في حالة تجريمهم في أحد أعمالهم غير المشروعة. (٧٣)

٩- المكاسب الوهمية من ألعاب القمار :

وهو من الأساليب المتبعة حيث يكون هناك تباطؤ بين اللاعبين حيث يعمد كافة اللاعبين للخسارة حتى يربح أحدهم، وتكون النقود التى يربحها هي مجمل الأموال القذرة، ويقوم غاسل الأموال كذلك بشراء كميات كبيرة من الفيس ويسدد قيمتها نقداً أو إيداع النقود لدى الكازينو بحجة المقامرة لاحقاً، ثم يقامر بمبلغ زهيد في الكازينو أو لا يقامر على الإطلاق، بعد ذلك يقوم بإغلاق حسابه لدى الكازينو، وإعادة الفيش مقابل شيك

(٧٢) الإقرار الجمركي وجريمة غسل الأموال، للإطلاع على الموقع الإلكتروني:
https://alroya.om/p/214873

(٧٣) تي عبد الحكيم، مزياني موارد، دور البنوك في مكافحة جريمة تبييض الأموال، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٧م، ٨.

(ISSN: 2356 - 9492)

باسمه أو باسم شخص آخر، ويود قيمته في حساب غاسل الأموال بحيث يبدو وكأنه حصل على المبلغ مما اكتسبه في المقامرة. (٧٤)

١٠- القرض:

هذه إحدى الطرق الأكثر استخدامًا في غسيل الأموال نظرًا لأنه تمت الموافقة على القروض المتعلقة بقيمة الفائدة، حيث يتم إدراج العملة غير القانونية كمبلغ القرض، ثم يتم احتساب نسبة مئوية معينة من الفائدة على قيمتها بعد فترة زمنية معينة. (٧٥)

١١- التواطؤ مع العاملين في المصارف:

تلجأ كثير من المصارف إلى تقديم خدماتها المالية والمصرفية من خلال وسائل إلكترونية حديثة بسبب التطورات التكنولوجية، وهذا ساعد غاسلي الأموال في الاستفادة من هذه التقنيات وتطوير أساليب غسيل الأموال وهجر الأساليب التقليدية قدر الإمكان لتفادي الرقابة المصرفية ولاستحالة تتبع مصادر الأموال غير المشروعة(٧٦).

المبحث الثاني

الأساليب التكنولوجية المتقدمة

ظهرت الأساليب التكنولوجية الحديثة كإحدى الوسائل السريعة لعمليات غسيل الأموال الأمر الذي تضيع معه إمكانية الرقابة على مصدر تلك الأموال، وتبرز أهمية الوسائل الإلكترونية المتقدمة التي جاءت نتيجة لثورة الاتصالات وتطور شبكاتها من خلال المقارنة بين الوسائل التقليدية والوسائل الحديثة في مراحل عمليات غسيل الأموال، ففي الوسائل التقليدية يتم الاعتماد على عمليات الإيداع لدى المصارف وعمليات التهريب عبر الحدود غير المأمونة لعمليات الإيداع في حين يتم استخدام الوسائل

(74) Mulig, Liz, At the home of the deluxe fruitcake: A deluxe case of accounting fraud, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 22, No. 2, 2018.

(٧٥) جديع الشريدي، موقف القانون الكويتي من عمليات غسيل الأموال المصرفية، الكويت، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة ٣٤، العدد ١، ٢٠١٤م، ص ٣٨..

(٧٦) إبراهيم رافعة الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، عمان، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٥م، ص ١١.

الحديثة كالبطاقات الذكية وأجهزة الكمبيوتر ومن خلال الإنترنيت عبر منظومة حماية وتشفير لضمان سرية عمليات الإيداع.(٧٧)

ومثلت الآليات والتقنيات المتطورة والوسائل الإلكترونية الحديثة فرصة أمام راغبي تنفيذ عمليات غسل الأموال في تنفيذ المعاملات المالية والمدفوعات والتسويات، وذلك من خلال القيام بأنشطة غير مشروعة باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة أو أنظمتها أو تطبيقاتها لتنفيذ جرائمهم، خاصة بعد انتشار استخدام الإنترنت في شتى أنحاء العالم، وتنامي استخدام نظم وأساليب وأدوات تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية ونظم الدفع الإلكتروني استناداً على تلك التطبيقات والنظم، حيث أنها تتغلب على أكبر مشكلة تواجههم ألا وهي النقل المادي للمبالغ النقدية الكبيرة وإمكانية التعرف على مصادر وأصحاب الأموال. (٧٨)

كما أن الأساليب المبتكرة في عمليات غسيل الأموال التى يشهدها العالم اليوم والتى يترافق معظمها مع استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة لتقنيات المعلومات والاتصالات تضع القطاع المصرفي في مواجهة تحديات كبيرة، وتعرضه لعقوبات محلية أو دولية، فضلاً عن المخاطر القانونية ومخاطر السمعة(٧٩).

أما من حيث التوظيف، ففي الوسائل الإلكترونية الحديثة تتم جرائم غسيل الأموال عبر سلسلة من العمليات المعقدة والسريعة والمتعاقبة التي يمكن معها فصلها عن مصادرها غير المشروعة، وبخصوص مرحلة الدمج في الوسائل الإلكترونية لجرائم غسيل الأموال التى تتم من خلال شراء الأصول المادية ولعب القمار بواسطة البطاقات

(77) Sandner, P., Gross, J., Grale, L., & Schulden, P. (2020).The Digital Programmable Euro, Libra and CBDC: Implications for European Banks. Conference Paper, Banking & Insurance eJournal.

(٧٨) مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البحرين، تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، المنامة، ٢٠١٧م، ص ٣١.

(79) The 9th Annual Forum for Heads of AML / CFT Compliance Units in Arab Banks & Financial Institutions, 3-4 October 2019, Beirut, Lebanon. https://www.josephmtorbey.com/events/events/the-9th-annual-forum-for-heads-of-aml-/-cft-compliance-units-in-arab-banks-amp-financial-institutions-3-4-october-2019--beirut-lebanon.

(ISSN: 2356 - 9492)

الائتمانية وذلك بواسطة الحاسب الشخصي من دون وساطة البنوك، وعلى نحو من الدقة والسرعة والسرية بحيث يصعب معه إمكانية تعقبها[٨٠].

وتمكن تخليص الأساليب التكنولوجية المتقدمة فيما يلي:

١- بنوك الإنترنت :

فيستطيع أي فرد استخدام الإنترنت لإنشاء بنك أو متجر افتراضي أو لصرافة العملة أو شركات وهمية في البلدان التى تغض النظر عن عمليات غسيل الأموال، ويتم التعامل في هذه المنشآت الافتراضية بالنقود الإلكترونية، وهي نقود سهلة النقل من مكان إلى آخر باستخدام شبكة الإنترنت، وبعيداً عن الرقابة والسيطرة للجهات الحكومية التنفيذية واختصاص تشريعاتها القانونية الخاصة بالعمليات المصرفية، مما يجعل بنوك الإنترنت وسيلة مثالية وسهلة لعمليات غسيل الأموال،[٨١] وخصوصاً بنوك الإنترنت ما هي إلا شخصيات افتراضية لا تخضع لرقابة التشريعات والقوانين المتعلقة بالبنوك التجارية الاعتيادية التى تمنح البنوك المركزية سلطة مراقبتها وتقيد نشاطاتها المصرفية، نتيجة عدم وجود مادي لها لها بالمعنى القانوني التقليدي، ووجودها خارج نطاق الاختصاص المكاني والتشريعي الذى يعطي البنوك المركزية سلطة الرقابة المصرفية عليها وتنظيم نشاطاتها وحق ملاحقتها عند ارتكاب أية مخالفات قانونية. [٨٢]

٢- الخدمات المصرفية الإلكترونية:

أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية خاصة بعد التطور الهائل الذى شهده عالم الاتصالات الإلكترونية تستخدم الخدمات الإلكترونية الحديثة في تنفيذ عمليات

---

(٨٠) عبد الحميد الشورى، الآثار الاقتصادية لغسل الأموال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٢١، ٢٠٢٠، ص ٩٦٧.

(٨١) إبراهيم محمد بركات، أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسئولية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة المحور السابع: إدارة المخاطر والمحاسبة، الأردن، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٧م، ص ٣٥.

(82) Turovska, Jekaterina, Recognising Cases of Money Laundering and Financial Crime from the Perspective of Accounting Firms. Case Company X and Company Y, Bachelor's Thesis, Degree Programme in International Business, Haaga-Helia University, Helsinki-Finland, 2020.

غسيل الأموال خاصة في مرحلتي التوظيف والدمج، حيث أصبحت الطريقة الأكثر شيوعاً والأسهل في تنفيذ عمليات غسيل الأموال، مما جعلها ظاهرة عالمية تتعدى حدود الدولة الواحدة، وتستدعى تضافر الجهود المحلية والدولية لمواجهتها. (٨٣)

ومن هذه الخدمات:

- أجهزة الصراف الآلي.
- الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويمكن استخدامها في مرحلتي التغطية والدمج.
- عمليات الحوالات الإلكترونية البنكية من دون إمكانية تحديد هوية المتعاملين بدقة إذا كان البنك الآخر في دولة أُخرى.
- النقود الإلكترونية والتشفير.
- الاتصالات الإلكترونية.
- البطاقات الذكية. (٨٤)

ويمكن استخدام البطاقات الائتمانية في عمليات غسيل الأموال إذ أن هذه البطاقات تساعد في نقل الأموال المشحونة على البطاقة إلى أي مكان في العالم، بالإضافة إلى أن البطالة توفر إمكانية إضافة أية مبالغ إضافية عليها، كما أن البطاقات الائتمانية تمكن أصحابها من استخدامها كأحد وسائل الدفع في عدة دول دون الحاجة لتحمل مخاطر حيازة النقود، وتتمثل هذه الطريقة بإيداع أموال طائلة في حساب البطاقة، حيث يظل الحساب دائناً ويتمكن غاسل الأموال من سحب الأموال النقدية أينما وجد في العالم. (٨٥)

٣- تقنية موندكس في غسيل الأموال

هناك وجهاً آخر لغسيل الأموال عن طريق البطاقات الذكية مثل تقنية (Mondex) التى استخدمتها عصابات الجريمة المنظمة فى تحويل الأموال الغير

(٨٣) تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٦.
(٨٤) وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك، ٢٠٢٠م، ص ٢٨.
(٨٥) أوس مجيد غالب العوادي، الأمن المعلوماتي السيبراني، مركز البيان والتخطيط،٢٠١٦م،ص٢٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

مشروعة، مع تشفير عملية التحويل عبر الإنترنت بما يستحيل معه معرفة مضمون العملية التى تولدت عنها الأموال المحولة، وتتميز تقنية موندكس في غسيل الأموال بالابتعاد عن القطاع المصرفي الحكومي أو الخدمات المصرفية التقليدية وسهولة تجاوزها للحدود الجغرافية، مما يجعل عملية تتبعها أمراً مستحيلاً، ويشكل مشكلة قانونية للتشريعات التقليدية، الأمر الذى يحتم على الدول ضرورة إعادة النظر في تشريعاتها لمواكبة التطورات التكنولوجية وعقد الاتفاقيات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة. (٨٦)

وتضاعفت عمليات غسيل الأموال بشكل كبير على مدى العقدين السابقين، حيث قدر بنك HSBC خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية عام ٢٠١٨ بحوالي ٢,١ تريليون دولار، وقدرت خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية بحوالي ٢,٤ تريليون دولار للعام نفسه، وبلغت العقوبات على عدد من هذه المؤسسات بسبب ورطها في جرائم غسل أموال وتمويل إرهاب حوالي ١٧ مليار دولار، وأظهر تقرير Thomson Reuters Definitive أن الشركات في المنطقة العربية تنفق ٣,٨% من مجمل عائداتها لمكافحة الجرائم المالية، وتعد أعلى نسبة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. (٨٧)

ونتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المالية الإلكترونية، وظهور مبادرات التحول الرقمي لتقديم الخدمات العامة أو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية e-government زاد الاهتمام بالهوية الرقمية للعملاء، فالهوية المادية تتطلب العديد من نقاط الاحتكاك مع العملاء، فضلاً عن تأخير الوصول إلى الحسابات والخدمات المصرفية، أما استخدام الهوية الرقمية والتى تعد تطوراً تقنياً للهوية المادية، فيعمل على تيسير الإجراءات، وفتح الحسابات، والحصول على الخدمات المالية الأخرى، لذلك بدأ الاتجاه في البنوك إلى إجراء تغيير حقيقي للانتقال من الهوية التقليدية المادية إلى تفعيل الهوية الرقمية Digital Identity للعملاء. (٨٨)

(٨٦) معمر خالد عبد الحميد، الإشكاليات القانونية لجريمة غسل الأموال، العراق، مجلة الجامعة العراقية، عدد ٥٢، ج١، ٢٠٢٢م، ص ٤٧٥.

(٨٧) سامح عبد السلام مصطفى، دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجموعة ٤، العدد ١، الجزء ٢، ٢٠٢٣م، ص ١٠٧٣.

(٨٨) طلحة الوليد، دور الهوية الرقمية فيتعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩م، ص ٥٨.

وفي ظل اتجاه البنوك للتغيير يمكن أن يؤدى استخدام الهوية الرقمية الدولية للكيانات دوراً في تعزيز المنهج القائم على الخطر، من خلال تسهيل التعرف على العملاء، لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأنية منهم، حيث تعمل الهوية الرقمية على تسهيل فتح الحسابات المصرفية إلى جانب تبسيط متطلبات التوثيق، والتعرف على العملاء وعن بعد بشكل أكثر فعالية وأقل تكلفة.(٨٩)

المبحث الثالث

الجهود الدولية والوطنية لمكافحة غسيل الأموال

تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم، لذلك أصبح التعاون الدولي إحدى الضروريات اللازمة لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال، وذلك بعد إدراك كافة دول العالم بالآثار السلبية لهذه الظاهرة على اقتصادياتها الوطنية بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الدولي بشكل عام، لهذا تضافرت الجهود وبدأ التفكير في وضع السياسات والتدابير اللازمة لمكافحتها، وذلك على كافة المستويات الإقليمية والدولية والمحلية. (٩٠)

وتحاول العديد من الدول في مكافحة غسيل الأموال بكل الوسائل الممكنة وعليه، فقد أنشأت معظم هذه الدول وحدات جنائية متخصصة في هذا العمل، ثم أصدرت قانونًا خاصًا بجرائم غسل الأموال يسمى "قانون مكافحة غسيل الأموال."، حيث يعتمد على مراقبة الأموال المحولة لرصد هذه الجريمة، لغرض تصديرها وتخزينها واستثمارها أو التلاعب بقيمتها أو تحويلها إلى صور وأشكال أخرى أو اتباع أي عملية أخرى تؤدي

(89) AMF (2019). Arab Regional Fintech Working Group: Digital Identity and e-KYC Guidelines in ArabCountrieshttps://www.amf.org.ae/sites/default/files/Files/Digital%20ID%20%20eKYC%20Guidelines%20for%20the%20Arab%20Region.pdf.

(٩٠) محمد عبدالله النقبي، غسل الأموال والجهود الدولية لمواجهتها، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢١م، ص ١٠٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى إخفاء مصدر الأموال، وتعتبر كل من هذه العمليات، سواء تم تطبيقها منفردة أو جماعية، شكلاً من أشكال غسيل الأموال، وتصنف كجريمة يعاقب عليها القانون. [٩١]

لذلك توصلت الجهود الدولية إلى إبراهم العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، وهدفها كان مكافحة ظاهرة غسيل الأموال، خصوصاً بعدما ادركت دول العالم خطورة ظاهرة غسيل الأموال، والأضرار البالغة التى تنتج عنها بدأت الدولة بتكثيف جهودها، وكانت وكانت الأمم المتحدة السباقة لذلك، حيث كان لها الدور الفعال في مكافحة هذه الجريمة، حيث أصدرت العديد من الاتفاقيات والوثائق المتخصصة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨) [٩٢]، حيث فتحت الأنظار على مخاطر أنشطة تبييض الأموال وأثرها المدمر على النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول. وتناولت هذه الاتفاقية المسائل المتعلقة بجريمة غسيل الأموال ومنها النقاط التالية:

١- تنظيم الإجراءات الخاصة بالحجز والمصادرة للأموال الناتجة عن المخدرات بالتبرع بها للجمعيات القائمة على مكافحة المخدرات أو اقتسامها مع أطراف أخرى بحسب الاتفاقيات المبرمة لهذا الغرض.

٢- تنظيم الاختصاص القضائي وإجراءات تبادل تسليم المجرمين.

٣- تبادل المعلومات وتنظيم عمليات تدريب العاملين والمختصين. [٩٣]

وقد أهتمت الأمم المتحدة والمجالس الإقليمية والعربية بتطوير سياسات لمكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومراقبة وتحليل المشاكل، والاستجابات ذات الصلة، وزيادة الوعي العام عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعمل كمنسق للمبادرات التي تشترك في تنفيذها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لذا عقدت اتفاقية

(91) أحمد مخزوم الرازقي، المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في مكافحة الإرهاب، ليبيا، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، زليتن، ٢٠٢٢م، ص ١٣. للإطلاع: HNSJ, 2022, 3(12); https://doi.org/10.53796/hnsj31231.

(٩٢) منظمة الأمم المتحدة A/RES/72/198، التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ٢٠١٧.

(٩٣) غسان على، مكافحة غسيل الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٣، العدد ٤، ٢٠٢١م، ص ٣٨٢.

ستراسبورغ لعام ١٩٩٠ والتى تم التوقيع عليها من قبل مجموعة دول المجلس الأوروبي في ستراسبورغ في ٨ نوفمبر ١٩٩٠، وعد هذه الاتفاقية صورة متمزية للتعاون الإقليمي في إطار الدولة الموافقة عليها لمواجهة عمليات غسيل الأموال. (٩٤)

بالإضافة إلى إعلان باريس لمكافحة تبييض الأموال ٢٠٠٣، وجاء في ديباجة هذا الإعلان أن عمليات تبييض الأموال ذات المصدر الإجرامي المالي تطورت خلال السنوات الأخيرة، وباتت تشكل تهديداً لاقتصاديات الدول الأوروبية ومجتمعاتها الديمقراطية، إضافة إلى أنه لمكافحة تبييض الأموال يتطلب وجود تعاون بين الدول وعملاً مشتركاً، وإلا أصبحت المشاركة دون جدوى تذكر.(٩٥) ومن هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية ١٩٨٨. (٩٦)
- المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ١٩٩٢.
- مجموعة اجمونت لوحدات المعلومات المالية ١٩٩٥.

ومن الاتفاقيات الصادرة عن الدول العربية لمكافحة تبيض الأموال: (٩٧)

- الاتفاقية العربية للتعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون العربي ١٩٨٩.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٩٤.
- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الجهود العربية لمواجهة جريمة غسيل الأموال:

إن إنشاء الوحدة مطلب تشريعي دولي، فمعظم الدول تطبق معايير منظمة العمل المالي (FATF) (٩٨)، والتي تعتبر الكويت عضوة فيها، إذ تراقب المنظمة التزام الدول

(٩٤) مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، سوريا، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ٣٣٥.
(٩٥) التقرير السنوي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ صادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال.
(٩٦) لجنة بازل للرقابة المصرفية ديسمبر ١٩٨٨ المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
(٩٧) غسان علي، مكافحة غسيل الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية، مرجع سابق، ص ٣٨٥.
(98) FATF (2019). Guidance for a Risk-Based approach for legal professionals. www.fatfgafi.org/publications/documents/Guidance-RBA-legal-professionals.html.

(ISSN: 2356 - 9492)

بمعايير غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وتصدر تقارير دولية دورية بذلك، وأي دولة لا تملك تلك الوحدة، التي يطلق عليها في بعض البلدان أيضًا وحدة الاستخبارات المالية، فإنها تصنف كدولة عالية المخاطر، لأن لديها أوجه قصور استراتيجية في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحينها تُطبق ضدها تدابير لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا ينعكس سلبًا على اقتصادها وسمعة نظامها المصرفي، ودرجة الثقة في التعاملات المالية والاستثمارية. (٩٩)

تمتلك الكويت آليات وهيئات متعددة متخصصة في مجال مكافحة الفساد وحالات سوء التصرف في المال العام والقضايا الأخرى ذات الصلة، وقد صدر المرسوم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. (١٠٠)

واستمراراً لدور دولة الكويت في مكافحة غسيل الأموال فقد شيدت صرحاً كبيراً لمواجهة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تأسيس وحدة للمكافحة(١٠١) خصيصًا في العام ٢٠٢١، وقد انحصرت مهام هذه الوحدة في الآتي:

١- رصد عدد محاولات غسل الأموال الناتج عن العمليات الإرهابية ودعم المخالفين.

٢- التحذير من التعامل في سوق العملات الرقمية كالبيتكوين وغيرها، حيث إنها لا يعترف بها على المستوى الدولي ولا تخضع لرقابة كافية.

٣- النظر في المعاملات البنكية المشكوك في أمرها، فالوحدة ومن يعمل بها لديها الإمكانات التي تساعدها في تتبع سير الأموال واكتشاف مصدرها الرئيسي. (١٠٢)

---

(99) AMF (2019). Arab Regional Fintech Working Group: Digital Identity and e-KYC Guidelines in ArabCountrieshttps://www.amf.org.ae/sites/default/files/Files/Digital%20ID%20%20eKYC%20Guidelines%20for%20the%20Arab%20Region.pdf.

(١٠٠) مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، تقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت، استعراض سريلانكا وأثيوبيا لتنفيذ الكويت للمواد ١٥-٤٢ من الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أثناء دورة الاستعراض ٢٠١٠-٢٠١٥.

(١٠١) للإطلاع على الموقع: www.moi.gov.kw/main/sections/anti-drug

كما أنشئت وحدة التحريات المالية الكويتية [١٠٣] للحفاظ على نزاهة القطاع المصرفي والمالي، وحمايته من جريمة غسل الأموال[١٠٤] والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب، وذلك من خلال الالتزام بالمعايير الدولية والتعاون الفعال مع الجهات المختصة لتحقيق السلام والأمن الوطني والدولي، وتضمن قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الكويتي صراحة بأن من بين أهداف هيئة سوق المال الكويتية توفير الحماية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية[١٠٥]، كما شدد بنك الكويت المركزي في هذا العام (٢٠٢٢) إجراءات مكافحة غسل الأموال[١٠٦]، حيث طلب التحري وراء التحويلات والمعاملات البنكية التي تتخطى ٣٠٠٠ دينار، وأكد على جميع البنوك المحلية أن تطلعه دائمًا على أي تحويل مالي يصل أو يرد من وإلى الكويت إذا زاد مبلغه على ٣٠٠٠ دينار (١٠ آلاف دولار). [١٠٧]

وقد أسست وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب في مصر[١٠٨] بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، وهي وحدة التحريات المالية المصرية، حيث نص القانون في مادته الثالثة على أن " تنشأ بالبنك المركزي المصري وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل

(102) Fang, Juan, Agency Cost and Uncontrollable Risks in Hiding Fortune Overseas—Offshore Companies, Ownership of the Cannes Villa and Money Laundering in the Criminal Case of Bo Xilai, Ownership of the Cannes Villa and Money Laundering in the Criminal Case of Bo Xilai, SSRN Papers, 2017, page 3.
See:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3018666 (2-10-2020).

(١٠٣) للإطلاع على الموقع:
https://www.kwfiu.gov.kw/Webpage/PUBLICATIONs/Publications

(١٠٤) مايا حسن ملا خاطر، جريمة غسل الأموال وسبل التصدي لها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، المجلد الثاني، العدد الثامن، ٢٠١٨م، ص١٥٢-١٦٤.

(١٠٥) راجع المادة (٣/٣) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والمحدثة بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥.

(١٠٦) متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/04/28

(١٠٧) لمزيد من المعلومات الإطلاع: https://www.legal-advice.online

(١٠٨) راجع المادة (٣/٣) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والمحدثة بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥.

(ISSN: 2356 - 9492)

الإرهاب تمثل فيها الجهات المعنية، وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون، ويلحق بها عدد كاف من الخبراء من أعضاء السلطة القضائية والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون. (١٠٩)

عقوبة غسيل الأموال في الكويت:

فقًا للمادة رقم (٢٨) من اللائحة التنفيذية لمكافحة جرائم غسل الأموال يعاقب بالحبس ١٠ سنوات ويغرم مبلغًا قدره نصف قيمة الأموال محل الجريمة وربما أكثر بشرط ألا تماثل قيمة المبلغ، من ارتكب إحدى الجرائم المحددة في أعمال غسل الأموال. (١١٠)

ونصت المادة (٢٩) على عقوبة غسيل الأموال في الكويت المتعلقة بتمويل الإرهاب وهي الحبس ١٥ عامًا وغرامة تماثل قيمة أموال الجريمة ومصادرة الأموال والأدوات المضبوطة. ثم جاء في المادة (٣٠) " لابدّ من تشديد عقوبات المادتين ٢٨ و٢٩ لتصل عقوبة غسيل الأموال في الكويت إلى الحبس ٢٠ عامًا من ارتكب الجريمة مع الأفعال الآتية:

- يعفى المتهم من عقوبات المادتين ٨ و٢٩ إذا بلغ عن العملية قبل حدوثها، بشرط تمكن الشرطة من ضبط المتهمين، وهذا وفقًا للمادة (٣١).
- تنص المادة (٣٣) على أن أي مؤسسة تتهاون في تطبيق قوانين غسل الأموال تعاقب بغرامة مالية من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار.
- المادة (٣٤) كل من ينشئ أو يشرع في إنشاء صوري في الكويت ومخالفة المادة ٨ عن عمد، يعاقب بالحبس ٣ سنوات وغرامة من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار.
- وفقًا للمادة (٣٥) كل من قدم بلاغًا كاذبًا عن جريمة غسل أموال وهو يعلم بذلك، يعاقب بالحبس ٣ سنوات وغرامة من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ دينار.

---

(١٠٩) مخلف عبد الله مخلف العنزي، غسيل الأموال في مصر: الأسباب- المصادر- الأساليب، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية وحوض النيل، جامعة أسوان، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١م، ص ١٥١.

(١١٠) لمزيد من المعلومات للإطلاع https://www.legal-advice.online.

خاتمة

إن جريمة غسيل الأموال تحتل اهتمام على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية لما لها من أضرار بالغة على الاقتصاد الوطني والدولي، والتى ترافق ظهورها مع ظاهرتي التطور العلمي والتقني، وفي ظل هاتين الظاهرتين زاد التفاعل بين الدول، مما سهل انتقال رؤوس الأموال بينها، مما اتاح الفرصة لعصابات الجريمة المنظمة ممارسة أنشطتها من خل جمع الأموال بطرق غير مشروعة والعمل اللاحق على التعبير لتظهر وكأنها متولدة من مصدر مشروع، في ظل ظروف لا يوجد فيها تنظيم قانوني يواجه مخاطر جريمة غسيل الأموال.

وقد اهتم القانون الدولي بمواجهة هذه الجريمة لما لها من آثار اقتصادية قاسية على المجتمع المحلي والدولي، وارتباط هذه الجريمة بجرائم أخرى كالإرهاب والمخدرات وتبييض الأموال، ونظراً لكون جريمة غسيل الأموال قد تجاوزت في عصرنا الحاضر الحدود الوطنية وانطلقت إلى مجال أرحب وأوسع على المستوى الدولي بفضل التطور التعلمي والتقني، الأمر الذي يزداد فيه من خطورة هذه الجريمة.

وتنوعت سبل مكافحة جريمة غسيل الأموال في التشريعات الوطنية، كقانون مكافحة غسيل الأموال، وعلى رأسها التشريع الكويتي، وجميع القونين الأخرى، حيث أن هذه الجريمة فرضت نفسها على المستويين الوطني والدولي والذى يتطلب تعاوناً دولياً لمكافحتها.

أولاً: النتائج:

١- الدافع الرئيسي لغسل الأموال بالتمويه والدمج هو البحث عن ملجأ أو ماوى بقصد تطهيرها، وأيضاً البحث عن الأمان خشية المطاردة القانونية، بدمجها في عمليات مشروعة.

٢- جريمة غسيل الأموال ليست جريمة تقليدية بل هي جريمة مستحدثة يحاربها المجتمع الدولي بكل مكوناته وطبقاته واتفقت معظم الدول على مكافحة هذه الظاهرة.

٣- الجريمة يتعدد فيها الفاعلون، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تهدف لارتكاب جريمة أو أكثر من جريمة، يطلق عليها عصابات أو مافيا لديها إمكانيات

(ISSN: 2356 - 9492)

مالية تفوق إمكانيات بعض الدول. ولابد من التخطيط والتنظيم في العمل لمواجهة هذه النوعية من الجرائم.

٤- تؤدى جريمة غسيل الأموال إلى انخفاض التدفقات النقدية وذلك بسبب تراكم الأرصدة المالية الكبيرة الناتجة عن غسيل الأموال مما يزيد من الاختلالات الاقتصادية وإحداث هزات خطيرة قد تؤدى إلى انهيار الاقتصاد وانعدام الثقة بالدولة.

٥- تعتمد عصابات جريمة غسيل الأموال إلى استعمال وابتكار تقنيات متطورة للقيام بعمليات غسيل الأموال التى تؤدى إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة.

٦- يحرص غاسلو الأموال على توافر غطاء لأعمالهم الإجرامية، إذ يركزون على توافر نفوذ سلطوي في عملياتهم ليتستروا فيه وراء جرائمهم.

٧- ساعد طفرة الانتقال واعتماد التبادل بين الدول وسهولة التنقل عبر العالم في انتشار جرائم غسيل الأموال، حيث تقوم عصابات الجرائم المنظمة بارتكاب نشاطها الإجرامي في عدة دول مستغلين الانفتاح الاقتصادي والسياسي للدول.

٨- التنافس بين المصارف لجذب الزبائن بغية رفع معدلات الأرباح للمصارف أدى إلى تشجيع بعض موظفي البنوك وأصحابه بالتستر على العمليات المالية والمصرفية ذات المصادر غير المشروعة (فساد مالي أو إرهابي).

ثانيًا: التوصيات:

١. المواجهة المصرفية تبقى هي أهم السبل التى تؤدى لتطويق وتضييق المنافذ التى ينتهجها غاسلي الأموال القذرة فيجب تطوير قوانين سرية الحسابات المصرفية.

٢. جعل جريمة غسيل الأموال غير قابلة للتقادم، وذلك لمنع إفلات المجرمين من العقاب.

٣. المطالبة بتشديد العقوبات على جريمة غسيل الأموال مما يشكل رادع لغاسلي الأموال.

٤. توحيد جهة الرقابة والمتابعة والإشراف فيما يتعلق بالتزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لتكون من اختصاص وحدة التحريات المالية

الكويتية، للتأكد من التزامها للشروط المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وحتى تتوحد مقاييس الرقابة وجودتها لاسيما أن بعض الجهات ليس لديها الإمكانية ولا الكفاءة في المتابعة.

٥. ضرورة وجود برنامج تدريبي للعاملين في المصارف والمؤسسات المالية وغيرها على الأساليب الحديثة لكشف محاولات غسيل الأموال والإبلاغ عنها.

٦. قيام الدولة بفرض وتطبيق القوانين الصارمة وبدون استثناءات بمختلف المجالات والذى يعمد على الحد من هذه الجريمة.

٧. زيادة التعاون الدولي والمساعدة القانونية في التحقيقات والملاحقات القانونية المتعلقة بغسيل الأموال وتسليم وملاحقة المطلوبين في قضايا غسيل الأموال (الانتربول).

٨. تطوير الأجهزة والوحدات المتخصصة لتكون على درجة عالية من حيث امتلاك التقنيات الحديثة والخبرة العالية لمواجهة جرائم غسيل الأموال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. القرآن الكريم.

القواميس المتخصصة:

٢. أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٢٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، انتشارات دفتر تبليغات إسلامي حوزة علمية، قم، إيران، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣. الصاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة ٥: ١٤، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتاب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ. انظر للمزيد: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ١٣٤٢، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٤. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤، مصر، مكتبة الشروق المحلية، ٢٠٠٤م، ص٥٣.

(ISSN: 2356 - 9492)

الكتب المتخصصة:

٥. إبراهيم رافعة الحمداني، أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، عمان، جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٥م.

٦. إبراهيم محمد بركات، أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسئولية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة المحور السابع: إدارة المخاطر والمحاسبة، الأردن، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٠٧م.

٧. أحلام محمود النهوي، الأساليب الحديثة لغسل الأموال وطرق مكافحتها: دراسة مقارنة، المجلة الليبية العالمية، العدد ٤٦، ٢٠٢٠م.

٨. أحمد عبد الظاهر، المواجهة الجنائية لغسل الأموال في التشريعات العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٣، ٢٠١٩م.

٩. أحمد فتحي سرور، غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.

١٠. أوس مجيد غالب العوادي، الأمن المعلوماتي السيبراني، مركز البيان والتخطيط، ٢٠١٦م.

١١. إيهاب الروسان، خصائص الجريمة الاقتصادية، تونس، فاتر السياسة والقانون، العدد ٧، ٢٠١٢م.

١٢. جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٢١م.

١٣. حنان السيد عبدالهادي، مدى فاعلية الجهود الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة في القانون الدولي: دراسة مقارنة في النظام السعودي وبعض التشريعات الدولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع ٣٦، ٢٠٢١م.

١٤. رباب مصطفى عبد المنعم الحكيم، جريمة غسيل الأموال وأثرها على المصلحة العامة، المؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الجزء الثاني، ٢٠١٩م.

١٥. طارق سرور، الجماعة الإجرامية المنظمة " دراسة مقارنة"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م.

١٦. طلحة الوليد، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩م.

١٧. عادل محمد أحمد جابر السيوي، المسئولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال في التشريع المصري، دراسة مقارنة، ٢٠٠٧م.

١٨. عوض محمد محي الدين، جرائم غسل الأموال، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٥هـ.

١٩. محمد الأمين وعادل عبد الله، جريمة غسل الأموال، مفهومها وأبعادها وآثارها واستراتيجيات مكافحتها، أبو ظبي، ترينذز للبحوث والاستشارات، ٢٠٢٢.

٢٠. محمود كبيش، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة، ٢٠٢٠م، ص ١٥.

٢١. مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، سوريا، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٢٢. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك، ٢٠٢٠م.

المجلات والدوريات:

٢٣. أحمد مخزوم الرازقي، المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في مكافحة الإرهاب، ليبيا، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، زليتن، ٢٠٢٢م، ص ١٣. للإطلاع: HNSJ, 2022, 3(12); https://doi.org/10.53796/hnsj31231.

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٤. آسيل حاتم تومان، إسراء محمد على، أسباب سقوط الجريمة: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤٢، ٢٠١٩م.

٢٥. أمجد النقرش، البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال، المجلة القانونية، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، العدد الخامس، ٢٠١٦م/٢٠١٧م.

٢٦. آمنة بو علام، جريمة تبييض الأموال والآليات الدولية لمكافحتها، بحث منشور في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة دولية محكمة نصف سنوية، العدد الخامس، جامعة مستغادم، ٢٠١٨م.

٢٧. بوخالفة حدة، النظام القانوني لمتعهد الإيواء عبر الإنترنت، الجزائر، مجلة المفكر، العدد ١٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٨م.

٢٨. جديع الشريدي، موقف القانون الكويتي من عمليات غسيل الأموال المصرفية، الكويت، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة ٣٤، العدد ١، ٢٠١٤م.

٢٩. جودت حسين جهاد، المواجهة التشريعية للجريمة المنظمة بالأساليب التقنية، بحث مقدم لمؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الإمارات، ٢٠٠٢م،

٣٠. حميد الحميلي، عمليات غسل الأموال القذرة تجتاح الاقتصاد العالمي، مجلة بيت الحكمة، العدد ١٩، ٢٠١٩م.

٣١. خالد أحمد شعراوي، أثر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعزيز سوق الأوراق المالية ومصداقيتها، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢١م.

٣٢. خالد محمد أحمد الحمادي، غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥١، ج ٣، ٢٠٢١م.

٣٣. راضية خليفة، جريمة تبييض الأموال والآليات القانونية لمكافحتها، الجزائر، مجلة التواصل إلى الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد ٢٤، العدد ٢، كلية الحقوق، جامعة برج باجي مختار، عنابة، أوت ٢٠١٨م.

٣٤. سامح أحمد عبد النبى، جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، العدد ٢٣، الجزء الأول، ٢٠٢١م.

٣٥. سامح العطا بابكر محمد، رفع القناعة عن الشركة بين المفهوم والتطبيق: دراسة مقارنة، السودان، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة التاسعة، العدد ١، العدد التسلسلي ٣٣، ٢٠٢١م.

٣٦. سامح عبد السلام مصطفى، دور الهوية الرقمية الدولية للكيانات في تعزيز المنهج القائج على المخاطر لمكافحة غسل الأموال، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجموعة ٤، العدد ١، الجزء ٢، ٢٠٢٣م.

٣٧. عادل الطبطبائي، ظاهرة غسيل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق، عدد ٣، جامعة الكويت، ١٩٩٨م.

٣٨. عبد الحكيم ذنون الغزال، المسئولية الجنائية لجرائم الأخلاق باستخدام التقنيات الحديثة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، ٢٠٢١م.

٣٩. عبد الحميد الشورى، الآثار الاقتصادية لغسل الأموال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٢١، ٢٠٢٠.

٤٠. عبد الله البشير السنوسي، جريمة غسيل الأموال: مفهومها وأركانها وفق قانون مكافحة غسيل الأموال، الخرطوم، مجلة الشريعة والقانون، السنة ١٧م، العدد ٣٣، ٢٠١٩م.

٤١. على خضر عبد الزهرة حسون، أركان جريمة استغلال الوظيفة، العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ٨، ٢٠١٨م.

٤٢. غسان على، مكافحة غسيل الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٤٣، العدد ٤، ٢٠٢١م.

(ISSN: 2356 - 9492)

٤٣. مازن خلف ناصر، المواجهة الجنائية لتمويل الإرهاب في ضوء تشريعات مكافحة غسل الأموال، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، العراق، ٢٠١٨م.

٤٤. مايا حسن ملا خاطر، جريمة غسل الأموال وسبل التصدي لها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، المجلد الثاني، العدد الثامن، ٢٠١٨م.

٤٥. محمد الوسمي، فاطمة الشريعان، ضمانات دائني شركة الشخص الواحد وفق قانون الشركات الكويتي رقم ١ لعام ٢٠١٦، دراسة قانونية مقارنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٢، المجلد ٤٢، ٢٠١٨م.

٤٦. محمد عبدالله النقبي، غسل الأموال والجهود الدولية لمواجهتها، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢١م.

٤٧. محمد محي الدين عوض، غسيل الأموال تاريخه وتطوره وأسباب تجريمه وطرق مكافحته، المنصورة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠١٩م.

٤٨. مخلف عبد الله مخلف العنزي، غسيل الأموال في مصر: الأسباب– المصادر– الأساليب، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١م.

٤٩. مروة حمدي أحمد خليل، الأبعاد الاجتماعية لجرائم صاحبات الياقات الوردية في المجتمع المصري: دراسة تحليلية، القاهرة، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد ٤١، ٢٠٢٠م.

٥٠. مساعد عوض الكريم أحمد مساعد، جريمة غسل أموال المخدرات وآثارها على المجتمع، أسيوط، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، العدد ٣٢، الجزء الأول، ٢٠٢٠م.

٥١. معمر خالد عبد الحميد، الإشكاليات القانونية لجريمة غسل الأموال، العراق، مجلة الجامعة العراقية، عدد ٥٢، ج١، ٢٠٢٢م.

٥٢. مهدي كمال، باخويا إدريس، خلية معالجة الاستعلام المالي ومكافحة الأموال ذات المصدر غير المشروع، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٢، جامعة أحمد دراسة، أدرار، جوان، ٢٠١٩م.

٥٣. هشام عماد الدبيدان، شركة الشخص الواحد التجارية كأداة غسل الأموال: دراسة في التشريع الكويتي، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد ٤٤، ٢٠٢٠.

الرسائل العلمية المتخصصة (ماجستير ودكتوراه):

٥٤. تي عبد الحكيم، مزياني موارد، دور البنوك في مكافحة جريمة تبييض الأموال، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١٧م.

٥٥. حوراء وليد جبار الرحماوي، دور التقديق الداخلي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٨م.

٥٦. عبد السلام حسان، جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة لمين دباغين، سطيف، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦م.

النشرات والتقارير:

٥٧. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، المادة السابعة.

٥٨. تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البحرين، المنامة، ٢٠١٧م.

٥٩. التقرير السنوي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ صادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال.

(ISSN: 2356 - 9492)

٦٠. لجنة بازل للرقابة المصرفية ديسمبر ١٩٨٨ المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٦١. المادة (٣/٣) من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والمحدثة بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥.

٦٢. مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البحرين، تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، المنامة، ٢٠١٧م.

٦٣. مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، تقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت، استعراض سريلانكا وأثيوبيا لتنفيذ الكويت للمواد ١٥–٤٢ من الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أثناء دورة الاستعراض ٢٠١٠–٢٠١٥.

٦٤. منظمة الأمم المتحدة A/RES/72/198، التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، ٢٠١٧.

المواقع الإلكترونية:

٦٥. الإقرار الجمركي وجريمة غسل الأموال، للإطلاع على الموقع الإلكتروني: https://alroya.om/p/214873

٦٦. طارق كاظم عجيل، مفهوم جريمة غسيل الأموال والعقوبات المقررة لها، منشور على شبكة الإنترنت على http://www.iraqiq.org تاريخ الزيادة: ٢٠٢١/٣/٢٣.

٦٧. علاء رضوان، غسيل الأموال في التشريعات العربية، مصر أو من طبقت فكرة إنشاء نيابة غسيل الأموال والعقوبة لا تتجاوز ٧ سنوات والمصادرة.. المشرع الإماراتي والعراقي والكويتي ربط بين الجريمة وتمويل الإرهاب، وخبير يوضح العقوبات في ٨ دول، السوم السابع، عدد السبت ١١ يناير ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.youm7.com/story/2020/1/11/4581627.

٦٨. مجموعة خبراء ٢٠٢٠، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاح على الموقع الإلكتروني: www.arado.org/PubicationDetails.aspx?PubID=3832

٦٩. محمود رجب فتح الله، الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، المنشور في جريمة الأهرام بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٧ صفحة الاقتصاد.

٧٠. هيا شاهين الكواري، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٢٢م، متاح على الموقع الإلكتروني: https://m.al-sharq.com/opinion/05/07/2022

71. https://non14.net/public/140421.

72. https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2022/04/28

73. https://www.alqabas.com/article

74. https://www.kwfiu.gov.kw/Webpage/PUBLICATIONs/Publications

75. https://www.legal-advice.online

76. https://www.legal-advice.online.

77. www.moi.gov.kw/main/sections/anti-drug

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

78. AMF (2019). Arab Regional Fintech Working Group: Digital Identity and e-KYC Guidelines in ArabCountrieshttps: //www.amf.org.ae/ Region.pdf.
79. Bello, A. U., & Harvey, J. (2017). From a Risk-Based to an Uncertainty-Based Approach to Anti-Money Laundering Compliance. *Security Journal*, 30, 24-38. https://doi.org/10.1057/s41284-016-0002-0
80. Benson. Michael , Simpson . Sally, (2018), White Collar Crime an Opportunity Perspective, New York : Routledge , P . N . 1-3
81. Chan, K. & Milne, A. (2019). The Global Legal Entity Identifier System: How Can It Deliver?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(1), 39. https://doi.org/10.3390/jrfm12010039

(ISSN: 2356 - 9492)

82. Chan, K. & Milne, A. (2019). The Global Legal Entity Identifier System: How Can It Deliver?. *Journal of Risk and Financial Management*, 12(1), 39. https://doi.org/10.3390/jrfm12010039
83. Fang, Juan, Agency Cost and Uncontrollable Risks in Hiding Fortune Overseas—Offshore Companies, Ownership of the Cannes Villa and Money Laundering in the Criminal Case of Bo Xilai, Ownership of the Cannes Villa and Money Laundering in the Criminal Case of Bo Xilai, SSRN Papers, 2017, page 3. See:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3018666 (2-10-2020).
84. FATF (2019). Guidance for a Risk-Based approach for legal professionals. www.fatfgafi.org/publications/documents/Guidance-RBA-legal-professionals.html.
85. Mulig, Liz, At the home of the deluxe fruitcake: A deluxe case of accounting fraud, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 22, No. 2, 2018.
86. Sandner, P., Gross, J., Grale, L., & Schulden, P. (2020).The Digital Programmable Euro, Libra and CBDC: Implications for European Banks. Conference Paper, Banking & Insurance eJournal.
87. The 9th Annual Forum for Heads of AML / CFT Compliance Units in Arab Banks & Financial Institutions, 3-4 October 2019, Beirut, Lebanon. https://www.josephmtorbey.com/events/events/the-9th-annual-forum-for-heads-of-aml-/-cft-compliance-units-in-arab-banks-amp-financial-institutions-3-4-october-2019--beirut-lebanon.
88. Turovska, Jekaterina, Recognising Cases of Money Laundering and Financial Crime from the Perspective of Accounting Firms. Case Company X and Company Y, Bachelor's Thesis, Degree Programme in International Business, Haaga-Helia University, Helsinki-Finland, 2020.

89. Turovska, Jekaterina, Recognising Cases of Money Laundering and Financial Crime from the Perspective of Accounting Firms. Case Company X and Company Y, Bachelor's Thesis, Degree Programme in International Business, Haaga-Helia University, Helsinki-Finland, 2020.
90. WBG (2018b). Technology Landscape for Digital Identification. Washington, DC: World Bank License: Creative Commons Attribution 3.0 IGO CC BY 3.0 IGO in 2018.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/31825/Technology-Landscapefor-Digital-Identification.pdf?sequence=1&isAllowed=y